مؤقت



مجلس الأمن

السنة الحادية والخمسون

الجلسة ٣٧٠٥

الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مارتينيز بلانكو	(هندوراس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	ألمانيا	السيد هنزه
	اندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	ايطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	شيلي	السيد لارين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة (S/1996/838)

96-86512

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة (S/1996/838)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أفغانستان وأوزبكستان وجمهورية إيران الإسلامية وأيرلندا وتركمانستان وتركيا والهند وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان واليابان يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غفورزاي (أفغانستان)، والسيد فوهيدوف (أوزبكستان)، والسيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد كامبل (أيرلندا) والسيدة اتيفا (تركمانستان)، والسيد تسيليم (تركيا)، والسيد شاه (الهند)، والسيد عليموف (طاجيكستان)، والسيدة اشمامبيتوفا (قيرغيزستان)، والسيدة اريستانبيكوفا (كازاخستان) والسيد اوادا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ من الممثل الدائم لغينيا لدى الأمم المتحدة، نصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن أن يوجه الدعوة، وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت الى سعادة السفير إنجين أ. أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة، في أثناء مناقشة المجلس للبند المعنون 'الحالة في أفغانستان'".

وقد صدرت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1996/852.

وما لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة الى السيد أنساي وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من ممثلي الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لدى الأمم المتحدة، ترد في الوثيقة S/1996/838.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين: الوثيقة S/1996/810، وهي مذكرة شفوية مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة الى الأمين العام من البعثة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة؛ والوثيقة S/1996/842، وهي رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من نائب وزير خارجية أفغانستان.

المتكلم الأول وزير خارجية أفغانستان، سعادة السيد عبد الرحيم غفورزي. أرحب به وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غفورزي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية باسم دولة أفغانستان الاسلامية أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، ولأعضاء مجلس الأمن لعقد هذه الجلسة، التي تعبر دون شك عن القلق الدولي العميق إزاء الحالة التي تنفطر لها القلوب في بلادنا، والتي تكمن جذورها في التدخل الخارجي.

واسمحوا لي أن أشكر بخاصة وفود الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان لطلبهم انعقاد هذه الجلسة.

طوال أربع سنوات متعاقبة ظلت جارتنا، باكستان، تعمل على عرقلة عودة السلام والحياة الطبيعية إلى وطننا الذي مزقته الحرب عن طريق سلسلة من المؤامرات والمخططات. ولهذا السبب تتوجه أمتنا الى هذا المجلس. وأمتنا تسلك هذا الدرب لأن مجلس الأمن يمثل المصدر الأعلى للأمل بالنسبة للشعوب المقهورة والمحتلة والتي تتعرض للغزو. فالمجلس أوكلت إليه مسؤولية ومهمة صون السلم والأمن، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومن الطبيعي لنا أن نعرب عن اعتراضنا كلما أردنا أن نضطلع بمسؤوليتنا، كأعضاء غيورين في هذه الأسرة العالمية، عندما نرى السلم والاستقرار يتعرضان للخطر، في أي ركن ناء من المعمورة كان ذلك، وعندما تكون حياة ورخاء دولة عرضة للخطر، عن طريق مؤامرة متعددة الجوانب ومتعددة الأقطاب تعدها أوساط عسكرية/صناعية من الخارج. وهذه هي حال أفغانستان اليوم.

وإن ما نتوقعه من هذا المجلس هو أن يحكم على الأحداث، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها، وأن يتخذ التدابير الملائمة. وأن التزامه الصمت تجاه العدوان السافر والفاضح، وخروجه على المبادئ التي حظيت قبل ٥١ عاما بالتزام العديد من الدول، سيكون ضربة موجهة الى جوهر مُثل الأمم المتحدة. وإنني لعلى ثقة بأن كل الحاضرين هنا يتشاطرون هذه الآراء. وإن اللامبالاة إزاء هذه التجاوزات والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان لشعب أفغانستان ستعود بنا الى حقبة كان يسود فيها شعار "القوة هي الحق"، عندما كانت تهمل صرخة الأمم المضطهدة، وعندما كان الأقوى والأغنى يقرران وحدهما مستقبل الكوكب.

واسمحوا لي ثانية، أن أشير الى السبب الرئيسي لاستمرار الصراع في أفغانستان، وهو سبب لم تتمكن الأمم المتحدة للأسف من التصدي له بفعالية.

فلسنوات ثلاث خلت، اشتكت وفود دولة أفغانستان الإسلامية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن من استمرار التدخل الخارجي في أفغانستان. واليوم، نقوم بذلك مرة أخرى. ومما يؤسف له، أن التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة اقتصرت على اعتماد القرارات وإصدار البيانات.

وهذه الحالة شجعت المعتدي على اتخاذ المزيد من التدابير لتحقيق هدفه المتمثل في تجنيد المرتزقة الذين أطلق عليهم اسم طالبان وتدريبهم وتجهيزهم وإرسالهم الى أراضي أفغانستان.

ولقد رفعنا شكاوانا واعتراضاتنا على التدابير المتخذة من جانب المخابرات العسكرية الباكستانية في الخطط التي رسمها نصير الله بابر، وزير الداخلية الباكستاني، الذي أشار إليه إعجاز الحق، عضو البرلمان الباكستاني، وإبن الجنرال الراحل ضياء الحق، على أنه قائد الطالبان. وعن طريق عدد من البيانات والرسائل الرسمية، نشرت جميعها كوثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن، وجهنا انتباه رئيس مجلس الأمن الى هذا الأمر.

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قدمنا قائمة باسماء بعض الأفراد العسكريين الباكستانيين، الذين كانت تحتجزهم دولة أفغانستان الاسلامية. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، قام قائد طائرة تنقل عناصر من الطالبان من هرات الى بيشاور بالهبوط في بغرام، وهي القاعدة الجوية الحكومية، حيث أعلن أنه ضاق ذرعا بتلقي الأوامر من الضباط الباكستانيين. ومن بين ٣١ راكبا على متن الطائرة، بمن فيهم ٢٦ عنصرا من الطالبان كان هناك خمسة ضباط باكستانيين.

وقد أنكر الضباط الباكستانيون هذه الأنباء. في بداية الأمر. وادعوا فيما بعد أن الخمسة علماء دين باكستانيون.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فإن مونيكا ويتلوك مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية في آسيا الوسطى سافرت إلى شمال كابول وشاهدت الأسرى من الميليشيات والضباط الباكستانيين. وإليكم أسماء

بضعة منهم: الأول، محمد جاويد بن محمد إصرار، البالغ من العمر ٢٥ عاما، من مولطان، باكستان؛ والثاني، خالد بن نصر الله، البالغ من العمر ٢٣ سنة من كراتشي، باكستان؛ والثالث، عبد الرحمن بن شمس الدين، البالغ من العمر ٢٣ عاما من كشمير؛ والرابع، عبيد الله شاهين بن علاء الدين، البالغ من العمر ٢٦ عاما من مولطان، باكستان؛ والخامس، كريم الله بن محمد رفيق، البالغ من العمر ٢٩ عاما من بنجاب، باكستان؛ والسادس، عبيد الله بن محمد زاهر، البالغ من العمر ٢٢ عاما من بنجاب، باكستان؛ والسابع، محمد عمر أحمد بن أحمد، البالغ من العمر ٣٢ عاما من كراتشي، باكستان؛ والثامن، حسن بن عبد الله، البالغ من العمر ٣٠ عاما، من بنجاب، باكستان.

ودولة أفغانستان الإسلامية ستقدم قريبا إلى مجلس الأمن شرائط فيديو لهؤلاء وعديدين غيرهم من الأسرى المحتجزين لدى سلطاتها.

وبالنسبة لهؤلاء الذين يريدون شهودا مستقلين على المشاركة الفعالة للمقاتلين الباكستانيين في صفوف الطالبان اسمحوا لي أن أقتبس التقرير الاخباري المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الذي كتبه لورانت حميدة مراسل وكالة رويتر للأنباء الذي قال:

> "كان المحاربون يتسلقون الجبال في كالتاك في وادي سالانغ. وقد طردوا المراسلون الذين وصلوا هناك متحدثين بلغة انكليزية طلقة وزعق أحدهم فيهم قائلا اُخرجوا من هنا وإلا قتلناكم!."

إن دور الدوائر الباكستانية في رعاية مرتزقة طالبان وهو الدور الذي كان سرا مفضوحا وتحول إلى اعتراف علني، عندما اعترفت صاحبة الفخامة المحترمة بنظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية بمشاركة باكستان في طالبان خلال مقابلة أجرتها معها هيئة الإذاعة البريطانية.

ولقد ثبت أن البيانات المتطرفة التي أدلى بها نصير الله بابر عن السقوط الوشيك لوادي بانغشير هو ضرب من ضروب الوهم ودليل سافر على التدخل الرسمي الباكستاني في الشؤون الأفغانية. وقد اعترف فعلا أن كابول تعد ملحقا تابعا لباكستان إذ قام بزيارة كابول في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، يوم أمس، في خضم الهزائم المتلاحقة التي منيت بها طالبان بسبب الانتفاضات الشعبية.

وبرغم كل هذا فإن المسؤولين في الأمم المتحدة لم يتخذوا الخطوات اللازمة ضد دوائر المخابرات العسكرية الباكستانية. وفيما بعد، وأثناء الهزائم المتلاحقة التي لحقت بالطالبان في مناطق جنوب وشرق كابول انضمت الميليشيات الأجنبية إلى صفوف الطالبان وقد أسرنا بعض أعضاء تلك هذه الميليشيات متلبسين بالجريمة في الجبهة. وكما ذكرنا في العام الماضي قامت أفغانستان كبادرة على حسن نيتها بتسليم ٢٣ من أعضاء هذه الميليشيات لصاحب السمو الأمير تركي الفيصل آل سعود وزير الأمن السعودي الذي أعادهم إلى باكستان. وعندما أثيرت مسألة حسن النية مرة أخرى فإن السلطات رفيعة المستوى في الأمم المتحدة كررت المقولة المعروفة بأن الأدلة "غير قاطعة". وقد قدمنا عن طريق الجمعية العامة قائمة بالميليشيات، ولكنها مرة أخرى لم تقنع موظفي الأمم المتحدة. ولم يعمد مجلس الأمن إلى إدانة المعتدي. وفي بعض الأحيان فإن بعض سلطات الأمم المتحدة، متعامية عن الهوية الحقيقية لطالبان وتراثهم وانتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان، وصفت طالبان بأنهم "عنصر إيجابي من أجل السلام في أفغانستان".

وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ اجتاحت طالبان، بمساعدة مباشرة من الميليشيات الباكستانية، مدينة هرات تحت إدارة القائد اسماعيل خان، تلك المدينة التي أشار إليها السفير المستيري مرة على أنها أفضل نموذج للإدارة السليمة. واسمحوا لنا أن نشير إلى الوثيقة S/1995/767 واجتماع مجلس الأمن الذي قدمنا فيه أسبابا وجيهة لاتهام دوائر المخابرات العسكرية الباكستانية بذلك الهجوم. ولعدة أسابيع بعد سقوط هرات، جرى شحن جميع الأسلحة الثقيلة والمستودعات والمؤن الخاصة بأفغانستان إلى كيتا في باكستان. ورجونا مجلس الأمن وضع حد للشحن غير المشروع الذي ترعاه الدولة للممتلكات الأفغانية. ومن سوء الطالع أن طلبنا لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق منبثقة عن الأمم المتحدة ظلت دون رد. ولم يُستجب لضائقتنا، وشعرت الدوائر الباكستانية بالتشجيع. وفي ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ صارت مدينة جلال أباد، مقر الأمم المتحدة والمنظمة الدولية ومركز الحوار بين

الأطراف الأفغانية والمدينة الوحيدة خارج أطراف الصراع، هدفا للمخابرات العسكرية الباكستانية حيث أحالت طالبان السلم والأمن هناك إلى إرهاب وعدم استقرار. وقد نظرت الأمانة العامة للأمم المتحدة في التطورات الأخيرة بعدسات ملونة ومرة أخرى تجاهلت التدخل الأجنبي. واعتبرت الأمم المتحدة الأمر حدثا داخليا وتفرجت على طالبان وهم يزحفون على كابول.

وفي بياننا أمام مجلس الأمن في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ اقترحنا إنشاء مركز مراقبة تابع للأمم المتحدة على طول النقطة الحدودية الجنوبية بين أفغانستان وباكستان في سبين بولداك. ولو أن المجلس قد أولى اهتماما وافيا لاقتراحنا لما وصلت المساعدة الباكستانية من الأفراد العسكريين والأسلحة إلى طالبان بسهولة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ قامت حركة طالبان، برفقة ضباط باكستانيين وقوات الميليشيا، بغزو العاصمة. وقد سفكت دماء كثيرة. وفي غزو كابول وجد أن ميليشيا طالبان استخدموا اسلحة كيميائية أو بعض الأنواع الأخرى من الأسلحة المحظورة دوليا، حسبما وجهنا انتباه مجلس الأمن إليه في الوثيقة S/1996/842 المؤرخة ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وفي الأسابيع الثلاثة التي انقضت على احتلال كابول فإن الطالبان الذين وصفهم موظفو الأمم المتحدة مرة بأنهم "عنصر إيجابي من أجل السلام" ارتكبوا أعمالا نالت إدانة هيئة العفو الدولية ومنظمات حقوق المرأة والصحافة الدولية وشتى البلدان القريبة والبعيدة.

وتحت حكم حركة طالبان أغلقت أبواب المدارس في وجه الفتيات. وأجبرت النساء، اللائي يشكلن نصف قوة العمل ومن بينهن ٠٠٠ ٢٥ أرملة، على المكوث في بيوتهن وعدم مزاولة العمل. كما أمرن بعدم الذهاب إلى التسوق. والنساء اللائي خرجن واجهن الضرب بالسلاسل والضرب لكما وركلا.

وقد جأرت إحدى النساء الأفغانيات بالشكوى إلى مراسلة صحيفة نيويورك تايمز قائلة

"في الولايات المتحدة تغزو المرأة الفضاء لكن هنا في أفغانستان يقال أنه لا مكان لها إلا البيت".

وقد شارك في النزوح الجماعي إلى الشمال، استجابة لترحيب طالبان، عدد كبير يصل إلى ٠٠٠ ٢٥٠ شخص. وقد طرد الكثيرون من بيوتهم وصودرت ممتلكاتهم. وقطع إصبع فتاة تبلغ من العمر ٨ سنوات - لأنها طلت أظافرها بطلاء الأظافر. وحتى الآن هناك أكثر من ٢٨٠ شخصا يقال إنه تم قطع ساق أو ذراع لهم دون اعتبار للمفاهيم الحقيقية للفقة الإسلامي. وقائمة العقوبات الوحشية تستمر إلى ما لا نهاية. ويكفي أن نشير إلى أن هيئة العفو الدولية وصفت الحالة في كابول بأنها "حكم الإرهاب".

وتفيد آخر التقارير في وسائط الأنباء الدولية عن استمرار عملية الاعتقالات الجماعية والاختطاف وتفتيش البيوت بعد حلول الليل في كابول. ووفقا لهيئة العفو الدولية فإن عددا كبيرا من الأشخاص يصل إلى ٠٠٠ ١ مدني سيقوا إلى الجبهة لإزالة الألغام بالمشي فوقها.

وقد أغلقت استوديوهات التصوير في كابول. وأمهل سكان كابول مدة ١٠ أيام لتحطيم أجهزة التليفزيون في بيوتهم. وعدم الامتثال لهذا القانون سيعرضهم لعقوبة شديدة. وأمر الموظفون بإطلاق اللحى في غضون ستة أسابيع أو مواجهة الطرد من وظائفهم. وحظرت أشرطة الفيديو والأشرطة السمعية. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، جاء في تقرير لرويتر أن دور السينما أغلقت وأضرمت النيران أمام الجمهور في العديد من الأفلام والوثائق الأرشيفية والتاريخية والثقافية.

كما تعرضت في متحف كابول وفي أماكن تاريخية أخرى مصنوعات يدوية وتماثيل ورسوم تاريخية لا تعوض لإضرام النار فيها أو تحطيمها. وحُرِّمت الألعاب الرياضية. وتعرض مراسلو وكالات الأنباء والصحافيون للضرب. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، جاء في تقرير لرويتر:

"تعرض مراسلان على الأقل للضرب شمالي كابول وقام أحدهم، حطمت آلة التصوير التي في حوزته، بتقديم شكوى إلى سلطات طالبان في كابول. وقال إنه أبلغ بأنه يستحق الضرب".

وأثناء دحر قوات طالبان، قامت، في المناطق المحيطة بشاريكار وقاراباغ وجبل سراج في الشمال، بأخذ عشرات الشباب والمسنين رهائن. ووفقا لما قاله فيل غودوين، مراسل هيئة الإذاعة البريطانية، ذبح خمسة منهم على الأقل في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

في ظل حركة طالبان، عرف التجنيد الإجباري طريقه حتى إلى المساجد في كابول، حيث حددت حركة طالبان نصابا لكل مسجد مقداره ١٠٠ شاب من المدنيين المصلين، الذين سيجبرون على القتال. وهؤلاء المراهقون "المرغمون على القتال، الذين يختارون لإرسالهم إلى حقول الألغام على خط الجبهة، يدللون إلى حد أنهم يودعون بهذه العبارة:

"افرحوا أيها الشباب فأنتم محظوظون، إننا نرسلكم للشهادة".

إن تدفق المساعدات إلى طالبان عبر نقاط الحدود في طورخام وسبين - بولداك آخذة في الازدياد وهذا هو السبب الذي حدا بنا إلى أن نطلب في رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أن يقوم مكتب الأمين العام في أفغانستان باتخاذ التدابير المناسبة لوضع معبري الحدود السالف ذكرهما تحت إشرافه.

في العام الماضي، طلبت دولة أفغانستان الإسلامية في مذكرة موجهة إلى مجلس الأمن إرسال بعثة لتقصي الحقائق، إلى أفغانستان للتحقق من مختلف جوانب التدخل، وذلك لإزالة العقبات التي تعترض طريق السلام في أفغانستان. ولم يعر هذا الطب أي اهتمام. وفي الكلمة التي ألقيتها هنا في مجلس الأمن في ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، طلبنا إرسال بعثة لتقصي الحقائق بهدف تقييم درجة ومستوى التدخل الخارجي، وانتهاكات طالبان لحقوق الإنسان وانخراط طالبان على نطاق واسع في زراعة المخدرات وتجهيزها والاتجار بها.

وقد وضعت تقارير شاملة عن تجارة طالبان بالمخدرات، وقدمت إلى سلطات حكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا والمملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. كما أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لعام ١٩٩٦، التي نشرها البيت الأبيض تقدر إنتاج أفغانستان الصافي المحتمل الذي يوزع في جميع أنحاء العالم من الأفيون في الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٥ قد تضاعف من ٦٤٠ طنا متريا إلى ٢٥٠ ١ طنا متريا.

وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ذكرت صحيفة الاستقلال (ذي انديبندنت) أن:

"خبراء إنفاذ قوانين المخدرات يقولون إن أفغانستان أغرقت في العام الماضي أسواق أوروبا والولايات المتحدة والأسواق الشرقية بهيروين تزيد قيمته على ٧٥ بليون دولار".

وآخر المعلومات الواردة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات عن إنتاج أفغانستان من الأفيون، تفيد أن طالبان تسيطر على حوالي ٩٥ في المائة من مناطق زراعة الخشخاش في أفغانستان.

مرة ثانية، نطالب الأمم المتحدة ونحثها على إرسال بعثة لتقصي الحقائق إلى أفغانستان، حيث ستضع سلطات دولة أفغانستان الإسلامية تحت تصرفها جميع الأدلة القاطعة المتصلة بمختلف جوانب الصراع المستمر هناك. وستنظر اللجنة أيضا في مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية ضد قوات حكومة أفغانستان في المعارك التي دارت على مشارف كابول الشرقية في لاتا - باند وباند - آي - غازي وبول - آي - شرخي في ٢٥ و ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وإذ أخاطب هذا المجلس من هذه المنصة، أتساءل مع نفسي أحيانا، وذلك كما فعلت عندما خاطبت الجمعية العامة في الأسبوع الماضي، عما إذا كانت هذه الهيئة الدولية بحاجة إلى إصلاحات جذرية وهيكلية؛ وعما إذا كانت توجد عيوب وأوجه قصور في التزاماتنا؛ أم أن هذه المؤسسة أصبحت أداة لسياسات القوة بيد الأغنياء والأقوياء على حساب الفقراء والمضطهدين والضعفاء.

اسمحوا لي أن أتناول موضوعا حاسما آخر أثارته بعض البلدان: وهو حظر توريد الأسلحة إلى أفغانستان. نحن نعتقد أن هذا الحظر ينبغي تطبيقه

علـى الحكومة التي ترسل الضباط والمرتزقة إلى أفغانستان، في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها. ولا توجد أية مادة في الميثاق تنص على أنه ينبغي فرض تدبير من هذا القبيل على حكومة دولة عضو هي ضحية تدخلات ومؤامرات أجنبية، على دولة تدافع عن سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

يدور حديث عن فكرة تكليف أفرقة مراقبة دولية تقدم تقارير عن استيراد الحكومة الأفغانية للأسلحة والذخائر وقطع الغيار. ومن الواضح جدا أن هذا الاقتـــراح لن يكون أكثر من دعوة للمجموعات المسلحة التي تحارب الحكومة لتوسيع عدوانها المسلح، ببساطة لأنه من غير الممكن عمليا السيطرة على الحدود التي تحتلها والتي تتخللها ثغرات كثيرة.

وأفغانستان، بوصفها دولة مستقلة موحدة غير مجزأة، تتمتع بسيادتها الوطنية. ومن واجب الحكومة الأفغانية أن تتخذ التدابير اللازمة للدفاع عن سلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. ووفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، لدولة أفغانستان الإسلامية حق طبيعي في الدفاع عن النفس. وأية محاولة لمنع أفغانستان من تعزيز دفاعاتها الوطنية، بوصفها دولة ذات سيادة، ستكون متعارضة مع ميثاق الأمم المتحدة ومع مصالح السلم والاستقرار والأمن في المنطقة على وجه التحديد.

ولو اقتنعـــت حكـــومة أفغانستان بأن عدم استيراد الأسلحة والذخائر وقطع الغيار سيعمل بفاعلية على ضمان السلم في أفغانستان، لقررت طوعا عدم استخدام هذا الحق المعترف به في القانون الدولي.

أما فيما يتعلق بتنفيذ حظر توريد الأسلحة الى المجموعات المسلحة التي تقاتـل الحكومة، فهذه المجموعات لا يشملها القانون الدولي. وليس لمساءلتها أمام أي قرار يتخذ في هذا الصدد، واحترامها له، أي مصداقية قانونية أو عملية. والأداة القانونية الوحيدة تتمثل في تنفيذ كبح نقل الأسلحة غير المشروع الى هذه المجموعات من الخارج.

تتفق دولة أفغانستان الإسلامية مع معظم الدول الأعضاء في أن مجلس الأمن ينبغـي ألا يعتمد قرارا يكون تنفيذه مرهقا وأهدافه مستحيلة التحقيق في النهاية. فهناك ما يزيد على ٢٥٠ ١ كيلومترا من الحدود غير المحروسة في جنوب أفغانستان وجنوبها الشرقي. واحتياجات التطبيق العملي لحظر الأسلحة على هـذا الأساس غير ممكنـة كما أن التكاليف ستكون باهظة. وستواصل الأطراف المعنية القتال مستخدمة ما لديها من أسلحة حتى ولو أُعلن حظر شبه ممكن على توريد الأسلحة.

وأولئك الذين يوصون بتشكيل لجنة تابعة لمجلس الأمن للنظر في أي معلومات تعرضها على المجلس دول بشأن انتهاكات الحظر، عليهم أن يردوا على السؤال التالي: ماذا عن الانتهاكات من جانب دوائر المخابرات العسكرية مثل إدارة المخابرات المشتركة؟ لقد كانت تلك الانتهاكات تعتبر دائما أســرارا رسمية لدوائر المخابرات العسكرية، وبالتالي لا يمكـــن أن تكون موضع تحقيق من جانب السلطات المدنية أو الدولية. وهذا الاقتراح له معادل واحد، وهو أن وفد البلد المسؤول عن ٩٩ في المائة من أعمال التدخل في أفغانستان يقترح في مشروع عممه أن تحجم جميع الدول عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

واسمحـــوا لي أن أطرح للبحث الآن حلا للأزمة الحالية في أفغانستان. لعل كل الحاضرين يدركون أن قوات دولة أفغانستان الإسلامية تمكنت من استعادة معظم المناطق التي استولت عليها طالبان مؤخرا. وفي الوقت الحالي، وصلت قواتنا إلى أبواب كابول. وأهم عامل في أوجه النجـــاح هذه يتمثل في الانتفاضات الشعبية لأهالي مقاطعتي باروان وكابيسا. فقد أثبت الرجال والنساء خطأ الدعاية التي ترنَّم بها أولياء طالبان وهي أن الشعب رحب بها حيثما ذهبت.

ومن جهة أخرى، ظهرت تحولات كبرى للسلطة في مواقع القوات داخل أفغانستان. وغزو كابول بمساندة من باكستان جمع بين قوات كانت تعادي بعضها البعض طوال السنوات الأربع الماضية. وهذا يبين أنه عندما يواجه الأفغان أزمة تعرض وحدتهم الوطنية وسيادتهـــم وســـلامتهم الإقليمية للخطر، فإنهم يتحدون فـــي وجه المؤامرات الأجنبية، بالرغم مـــن الماضـــي الملـــيء بالعـــداوات والتجـــارب المريرة.

إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ في مزار شريف وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر في خينجان يذكرنا بالتطلعات إلى الوحدة الوطنية التي أبداها الأفغان طوال التاريخ، بما فيها من تطلعات معادية للغزاة الأجانب، ومن بينهم الامبراطورية البريطانية والجيش الأحمر. والاتفاق الذي عقد مؤخرا يأخذ في الاعتبار نقطتين رئيسيتين؛ أولا، إنشاء المجلس الأعلى للدولة الانتقالية، برئاسة السيد برهان الدين رباني، وسيجري توسيع ذلك المجلس ليضم الجنرال عبد الرشيد دوستم، والقائد أحمد شاه مسعود، والسيد كريم خليلي، والجنرال إسماعيل خان؛ وثانيا، المجلس العسكري الأعلى للدفاع عن أفغانستان، ويضم حتى الآن الشخصيات التالية: القائد أحمد شاه مسعود، والجنرال عبد الرشيد دوستم، وبير سيد أحمد كيلاني، والسيد كريم خليلي، والجنرال إسماعيل خان، وبرئاسة الرئيس رباني بطبيعة الحال.

إن المجلس العسكري الأعلى للدفاع عن أفغانستان، وإن كانت لديه القدرة على دخول مدينة كابول العاصمة وتحريرها، فإنه يتجنب دخولها لكي يحول دون سقوط الضحايا من المدنيين وإحداث المزيد من تدمير العاصمة، ويعلن ما يلي.

إن دولة أفغانستان الإسلامية ستتقيد بوقف إطلاق النار فورا وفق الشروط التالية: أولا، يجب على قوات طالبان المسلحة أن تخلي العاصمة فورا؛ وثانيا، يجب سحب أسلحتها الثقيلة إلى مسافة تتجاوز مدى مدفعيتها الثقيلة؛ وثالثا، يجب الاعتراف بكابول منطقة مجردة من السلاح؛ ورابعا، يجب تشكيل قوة شرطة تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي لضمان أمن كابول؛ وخامسا، ينبغي الشروع في المفاوضات بهدف تمهيد السبيل أمام تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية في مدينة كابول العاصمة.

ودولة أفغانستان الإسلامية، إذ تقدم هذا الاقتراح، تطلب أن يمارس مجلس الأمن الضغط الدولي اللازم على طالبان لكي تقبل هذا الاقتراح وتوافق عليه.

وإذا واصلت طالبان الإصرار على أنها القوة الوحيدة، وهي القوة التي اغتصبت السلطة، وعرضت الحياة في كابول للخطر، وعذبت المدنيين واضطهدتهم، فإن القوات المسلحة لدولة أفغانستان الإسلامية ستتخذ الإجراءات اللازمة لوضع حد لهذه الحالة المفجعة في كابول إن لم يكن هناك بديل آخر.

إننا نقترب من نهاية القرن العشرين، والأمة الأفغانية، في ضوء ما عانته، تجد أنها مضطرة أكثر من ذي قبل إلى أن تسأل نفسها أعمق الأسئلة وأكثرها أهمية وأبعدها أثرا على الإطلاق. ما هو معنى الحياة وجدوى كل التضحيات التي جادت بها والمظالم التي تحملتها؟ وإلى أين تذهب؟ وكيف يتمكن مجتمع الأمم من إدارة هذا الكوكب الحافل بالثراء والزاخر بالحياة بحيث يجلب السلام والعدالة والسعادة للجميع، إذا كان الأفغان جزءا من هذا كله؟

إنني أرجو أن تلهم جميع الحاضرين صورة جندي رسمت رمزا على جدار قاعة مجلس الأمن أمامنا: جندي يلقي سلاحه وينزع خوذته ويود أن يدخل مباشرة إلى مجلس الأمن. نعم، إن الفنان، شأنه شأن المهاتما غاندي، وفرانكلين روزفلت، وسيمون بوليفار، وأولوف بالمه، كانت لديه النظرة الصحيحة وعرف الدرب الصحيح، فالطريق إلى السلام يمر بالأمن. إن الأمة الأفغانية تتعطش إلى أن تسلك درب السلام. إننا نأتي إلى هذا المجلس ونتعهد بتصميمنا على نسيان ما حدث في الماضي، والعمل معا لبناء بيتنا المشترك المهدم، إذا تعهد المجلس بالدفاع عن شعبنا المعذب وبوضع حد للتدخل الأجنبي بكل أشكاله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل باكستان يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كمال (باكستان) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي ممثلة كازاخستان. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة أريستانبكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): باسم وفد جمهورية كازاخستان، أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر. وإني واثقة من أن المجلس في ظل قيادتكم الرشيدة سيتوصل إلى قرارات تقبلها جميع الأطراف.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري لسلفكم، سفير غينيا - بيساو، لقيادته الحكيمة للمجلس في الشهر الماضي.

إن حكومة بلدي يساورها عميق القلق من التطورات التي تشهدها أفغانستان. وتقلقنا بشكل خاص الأحداث التي وقعت مؤخرا في ذلك البلد، والتي أدت إلى زيادة حدة المواجهة العسكرية والانقسامات العرقية والميل إلى النزعة الانفصالية، وكلها أمور محفوفة بأخطار تُنذر بانهيار أفغانستان وتدهور العلاقات فيما بين دول المنطقة وجعلها أكثر صعوبة.

وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على تركيزه الدائم على الحالة في ذلك البلد، كما يتضح لنا في جملة أمور منها البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي يكتسي مغزى كبيرا لأنه طالب بوقف جميع الأعمال العدائية وبدء حوار سياسي يستهدف تحقيق المصالحة الوطنية.

لقد أدى تدهور الحالة في أفغانستان وآثاره المحتملة التي قد تزعزع الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، إلى عقد اجتماع في ألماتي، يوم ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، حضره زعماء الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان. وهذا الاجتماع دعا إليه رئيس كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف وشارك فيه رؤساء أوزبكستان السيد اسلام كريموف؛ ورئيس قيرغيزستان، السيد عسكر أكاييف؛ ورئيس طاجيكستان السيد إيمومالي رحمانوف؛ ورئيس وزراء الاتحاد الروسي، السيد فيكتور شيرنوميردين.

وأجريت مناقشة مستفيضة صدر في نهايتها إعلان مشترك عن زعماء الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، بشأن التطورات في أفغانستان. وقد صدر هذا الإعلان بوصفه وثيقة للجمعية العامة في إطار البندين ٢١ و ٣٩ من جدول الأعمال، وبوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

وهذا الإعلان أكد، من ناحية، أن المشتركين في اجتماع ألماتي يُعربون عن بالغ القلق:

"إزاء اتساع نطاق المواجهة المسلحة في أفغانستان وازدياد حدتها مما أدى إلى وقوع عدد لا يُحصى من الضحايا بين السكان المدنيين، وتسبب في حدوث موجة جديدة من اللاجئين والمشردين. وقد أدت عمليات الإعدام والقتل الوحشي الذي تعرض له الرئيس السابق نجيب الله إلى زيادة التوتر، وإلى الزج بأفغانستان إلى حافة كارثة قومية وانهيار الدولة الأفغانية". (S/1996/838، المرفق، ص ٢)

كما لاحظوا في الإعلان:

"إن نيران الحرب تدنو من حدود البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الأمر الذي يُشكل خطرا مباشرا على المصالح الوطنية والأمن في هذه الدول وفي الرابطة ككل، ويزعزع استقرار الحالة في المنطقة وفي العالم". (المرجع نفسه)

وأعلن المشتركون في الاجتماع أيضا عدم جواز القيام بأي أفعال من شأنها تقويض الاستقرار على الحدود بين أفغانستان والدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة؛ وأن هذه الأفعال أيا كان مرتكبوها ستعتبر تهديدا للمصالح المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وستواجه بالرد المناسب استنادا إلى معاهدة الأمن الجماعي الموقَّعة في طشقند في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢.

وناشد زعماء دول آسيا الوسطى وروسيا أطراف النزاع الأفغانية، وفي المقام الأول حركة طالبان، الدعوة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، والبدء في

التماس السبل لتحقيق الوفاق الوطني. وأكدنا على أن هناك شرطا إلزاميا يتمثل في ضرورة عدم تدخل عناصر أجنبية في الشؤون الداخلية لأفغانستان، والحفاظ على السلامة الإقليمية لهذا البلد.

واقتــــرح المشتركون في اجتماع ألماتي عقد جلسة استثنائية لمجلس الأمن الدولي دون تأخير، بمشاركة البلدان المعنية، بغرض اتخاذ تدابير عاجلة لوقف القتال والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للنزاع الأفغاني، ووضع الترتيبات المتعلقة بقيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المدنيين واللاجئين.

ونحن ننظـــر إلى الاجتماع الذي يعقده المجلس اليوم بشأن الحالة في أفغانستان على أنه استجابة من أعضاء المجلس للمناشدة الواردة في الإعلان المشترك الذي أصدره زعمـــاء الاتحـــاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

وباسم حكومة كازاخستـــــان، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام، السيد بطـــرس بطرس غالي، ووكيل الأمين العام غولدينغ، على الجهود التي يبذلانها لتحقيق السلام والوفاق الوطني في أفغانستان. كما نشاطر الأمين العام قلقه من الحالة التي تُعاني منها النساء والفتيات، والتي أعرب عنها في بيانه المؤرخ ٧ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. ونعرب عن تأييدنا للعمل الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان التي يرأسها الممثل الخاص للأمين العام، السيد نوربرت هول.

وفي الوقت ذاته، نعتقد أنه يتعين على الأمم المتحدة ومجلس الأمن أن يكثفا أنشطتهما للتوصل إلى ما يلزم من تدابير لوقف الصراع. وعلى الأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات محددة لحماية حقوق وحريات السكان الأفغان، والمرأة منهم في المقام الأول. وكازاخستان تؤيد ما اتخذ من خطوات باتجاه تسوية النزاع بين الأطراف الأفغانية بالوسائل السلمية حصرا، كما نؤيد الحفاظ على أفغانستان كبلد صديق موحد. ونرى من الضروري أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في هذه العملية، بالتعاون مع الدول المهتمة. ونرحب بتكثيف جهود المجتمع العالمي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان.

إن كازاخستان، إلى جانب سائر أعضاء الأمم المتحدة، مستعدة لبذل قصارى جهدها للتوصل إلى تسوية سلمية سريعة للنزاع الأفغاني. فمن وجهة نظرنا نرى أن استقرار تلك الدولة، كما تعلمنا من تاريخها، لا يمكن ضمانه إلا باحترام مصالح مختلف المجموعات العرقية والدينية في المجتمع الأفغاني. وأود أن أعرب عن الأمل في أن تحقق مناقشة اليوم في مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان نتائج إيجابية في سياق تسوية الصراع، وتُسهم في وضع حد للحرب التي استمرت في ذلك البلد كل هذه السنوات الطويلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثلة كازاخستان على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إلي.

المتكلم التالي ممثل أوزبكستان، أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فوهيدوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): سيدي الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها أمام مجلس الأمن في ظل رئاستكم، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم منصبكم الرفيع، وأن أعرب عن ثقتنا في أن المجلس، بفضل قيادتكم الحكيمة، سيتمكن بكل نجاح وفعالية من حل المشاكل المُعقّدة المدرجة في جدول أعماله هذا الشهر.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، الممثل الدائم لغينيا - بيساو، السفير كابرال، على إدارته الماهرة لأعمال المجلس في الشهر الماضي.

أشعر بالامتنان لإعطائي هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة اليوم المتعلقة بالحالة في أفغانستان. ويؤسفنا أن نلاحظ أن مسألة أفغانستان تظهر بتواتر متزايد على جدول أعمال مجلس الأمن، بسبب استمرار تفاقم الحالة في ذلك البلد. فالصراع في أفغانستان يزداد حدة، وسكان البلد يرزحون تحت وطأة معاناة متواصلة.

ونتعشم بأن تسهم الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن اليوم مساهمة إيجابية في تهيئة مناخ يمكن في ظله للمجتمع الدولي بأسره أن يشترك في تشجيع التوصل الى حل لمشكلة أفغانستان والبحث عن حل

سلمي للصراع وضمان توفير الاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان الأفغان.

ومن المنطقي أن تتابع حكومة أوزبكستان بعناية تطور الحالة في أفغانستان المجاورة واتساع نطاق الصراع وازدياد حدته هناك. إن شعبي بلدينا لهما تاريخ قديم جدا من علاقات حسن الجوار، ولا يمكن للأحداث في أفغانستان إلا أن تبعث على الجزع لدينا. ولدى تقييمنا للحالة، لابد لنا من أن نلاحظ أن استمرار الحرب الأهلية في أفغانستان يهدد على نحو خطير بزعزعة الاستقرار في منطقة آسيا الوسطى. وكما ورد في الإعلان المشترك الصادر في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ عن زعماء الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، فإن مسار الأحداث هذا يشكل تهديدا لأمن هذه الدول ومصالحها الوطنية. ولا يجب السماح للصراع في أفغانستان بأن يهدد استقرار البلدان المجاورة وأمنها القومي. ونشعر بالجزع لأنه في خضم الحرب الدائرة ما برحت أراضي أفغانستان مكانا لإنتاج المخدرات على نحو هائل وغير خاضع للسيطرة، وقاعدة لتصديرها غير المشروع. إن طرق المرور العابر لهذه التجارة تمر عبر الدول المجاورة لأفغانستان.

إن حكومة أوزبكستان تتمسك بموقف مبدئي: هو أن الصراع في أفغانستان لا يمكن حله إلا بواسطة الأطراف الأفغانية ذاتها. وأن عدم اشتراك دول أخرى في المواجهة بين الأفغان، وعدم التدخل من الخارج في الشؤون الداخلية لأفغانستان ذات السيادة، ووقف الأعمال القتالية من جانب أطراف الصراع الأفغانية كلها متطلبات أساسية للحوار السلمي من أجل التماس السبل الكفيلة بتحقيق الوفاق الوطني. وفي الآونة الأخيرة أخذت الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرهما من المنظمات الدولية الرسمية والمجتمع الدولي ككل تولي اهتماما أكبر كثيرا لتطور الحالة في أفغانستان.

وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن ارتياح وتأييد حكومة أوزبكستان لأحكام قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والرسالة المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ الموجهة من رئيس مجلس الأمن الى الأمين العام (S/1996/683)، وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (S/PRST/1996/40). وترى أوزبكستان أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في التشجيع على إيجاد تسوية للصراع الأفغاني. ونقدر إيما تقدير الجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان برئاسة السيد هول. وما زلنا نؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي بشأن أفغانستان تحت رعاية الأمم المتحدة ونعتبرها من أكثر الأفكار منطقية.

ونعتقد أن فرض حظر على توريد جميع أنواع الأسلحة الى أفغانستان يمثل عنصرا هاما في تهيئة الظروف المؤاتية لوقف الأعمال القتالية وإحلال السلام في أفغانستان. وفي مناسبات عديدة أثارت حكومة جمهورية أوزبكستان الحاجة الى فرض هذا الحظر. وقد طرح هذا المقترح في رسالة مؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من رئيس أوزبكستان، السيد إسلام كاريموف، الى رئيس مجلس الأمن (S/1996/607، المرفق). ونعتقد أن تنفيذ هذه التدابير لا ينبغي أن يكون موجها ضد أي من الأطراف الأفغانية ولكن، أولا وأخيرا، ضد الموردين الخارجيين للأسلحة. وفي رأينا أنه يجب استخدام جميع السبل الممكنة لوقف توريد الأسلحة التي يجري استخدامها لإذكاء نار الصراع الأفغاني.

واسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن يفضي استمرار المجتمع الدولي في بذل الجهود من أجل التشجيع على إجراء الحوار فيما بين الأفغان إلى استعادة السلام والوفاق الوطني في أفغانستان. ونتعشم أن تسهم مناقشة مجلس الأمن اليوم للمشكلة الأفغانية مساهمة موضوعية في تركيز جهود المجتمع الدولي على البحث عن تدابير عملية لتسوية الحالة في أفغانستان وتعزيز الاستقرار السياسي في جميع أنحاء منطقة آسيا الوسطى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل أوزبكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي ممثل قيرغيزستان. وأدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد اشامبيتوفا (قيرغيزستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في

أفغانستان وعلى دعوتكم لجميع البلدان المهتمة للمشاركة فيها، وأشكركم أيضا على تلطفكم بإعطاء بلدي الفرصة ليكون من بين أوائل المتكلمين في هذه الجلسة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن الأمل في أن تفضي هذه المناقشة الى إنشاء آلية للعمل المشترك لتحقيق الوفاق الوطني في أفغانستان. ونرى في هذه الجلسة إحياء لفكرة فعالية الأمم المتحدة والشفافية في عمل مجلس الأمن.

إن جمهورية قيرغيزستان ليس لها حدود مباشرة مع أفغانستان، ولكن لأنها جزء لا يتجزأ من منطقة وسط آسيا لا يمكنها أن تراقب الحالة في ذلك البلد في لا مبالاة وعدم اكتراث، وهي حالة تفاقمت بشدة منذ شهر أيلول/سبتمبر الماضي. إن الانتقام الوحشي ضد الرئيس السابق نجيب الله، والحالة المهينة للنساء، وتهديد أمن الموظفين الدوليين، والعمليات العسكرية في منطقة الحدود بين طاجيكستان وأفغانستان، كلها أمور لا يمكن إلا أن تثير القلق لدى حكومة جمهورية قيرغيزستان. وترى حكومة جمهورية قيرغيزستان أن من الضروري استخدام جميع الوسائل المتاحة للأمم المتحدة لاحتواء الصراع العسكري والسياسي ومنع تزايده، الأمر الذي يمكن أن يشكل تهديدا للأمن الإقليمي.

وترى جمهورية قيرغيزستان أن إيجاد حل عملي للأزمة، والحيلولة دون تصعيد الأعمال القتالية واحتمال اتساع نطاقها لتصبح حربا طويلة الأمد في أفغانستان، إنما يستند الى قرار الجمعية العامة المعروف جيدا ٥٠/٨٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ وبيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وملاحظاته في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ وبيان الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ وإعلان ألماتي المشترك الصادر عن زعماء الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان.

إن موقف الجمهورية القيرغيزية بشأن هذه المسألة هو على النحو التالي: أولا، ينبغي أن يتحقق وقف فوري للأعمال العدائية وعقد مفاوضات في اقليم محايد بين أطراف الصراع. وثانيا، ينبغي ألا تتدخل أطراف ثالثة في الشؤون الداخلية لأفغانستان أو في عملية العلاقات بين الطوائف في أفغانستان. وثالثا، ينبغي تعزيز العملية السياسية الرامية الى إنشاء حكومة مؤقتة عريضة القاعدة. ورابعا، يجب احترام حقوق الإنسان، ولاسيما حقوق المرأة. وخامسا، ينبغي أن تظل أفغانستان دولة واحدة لا تتجزأ داخل حدودها الحالية.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد للمجلس أن الجمهورية القيرغيزية لن تدخر جهدا أو وسيلة متاحة لديها حتى تعزز - على أساس الاتفاقات القائمة مع بلدان آسيا الوسطى والاتحاد الروسي - استعادة السلام الذي طال انتظاره على أرض أفغانستان التي طالت معاناتها، وتساعدها في انتعاشها الاقتصادي. ونأمل أيضا أن يتوصل مجلس الأمن الى قرار نتيجة للمناقشة بشأن الحالة في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل طاجيكستان. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): السيد الرئيس، اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، بأن أشارك الآخرين في تهنئتكم على توليكم المنصب السامي رئيسا لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر. وأتمنى لكم مخلصا كل نجاح في هذه المهمة البالغة التعقيد. كما أود أن أشكر وفد غينيا - بيساو على قيادته الناجحة لعمل المجلس في أيلول/سبتمبر.

إن موجة الصراع المسلح التي اجتاحت أفغانستان المجاورة في أواخر أيلول/سبتمبر من هذا العام أثارت جزع وقلق جمهورية طاجيكستان.

وإن المواجهة المسلحة الكثيفة الواسعة النطاق؛ وإعدام الأفراد وإطلاق النار عليهم دون محاكمة أو تحقيق؛ والغارات التي شنت على مقار الأمم المتحدة في كابول؛ وعمل العنف الوحشي الذي مارسته طالبان ضد رئيس أفغانستان السابق السيد نجيب الله وآخرين؛ والانتهاكات المخزية لحقوق الإنسان وخاصة بالنسبة للنساء والبنات؛ والتخريب المتعمد للممتلكات العامة؛ وفيضان اللاجئين الفارين من عاصمة دولة أفغانستان الاسلامية أدت جميعا الى السخط الذي يمكن تفهمه والى القلق البالغ في المجتمع الطاجيكي.

إن العدوان الذي شنته طالبان وعزمها على نقل القتال الى المناطق الشمالية من أفغانستان تجاه الحدود الجنوبية لكمنولث الدول المستقلة من شأنهما أن يفرضا تهديدا حقيقيا على السلم والاستقرار في جميع أنحاء منطقة آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية. وكما ذكر في البيان المشترك بشأن الأحداث في أفغانستان الذي أصدره زعماء الاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، فإن نيران الحرب تشكل:

"خطرا مباشرا على المصالح الوطنية والأمن في هذه الدول وفي الرابطة ككل، ويزعزع استقرار الحالة في المنطقة وفي العالم" (S/1996/838، المرفق).

إن الأزمة الحالية في أفغانستان خطيرة جدا. وهي، علاوة على ذلك، تدل على عقم المحاولات الرامية الى تحقيق الاتفاق والاستقرار الوطنيين في البلاد بالقوة العسكرية وحدها. وقد بين لنا التاريخ بشكل مقنع حقيقة هذا أكثر من مرة.

وفي ضوء خطورة الحالة، تعلق طاجيكستان أهمية خاصة على مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة في هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن. واجتماع اليوم يجب أن يكون خطوة هامة الى الأمام في بحثنا عن الطرق اللازمة لضمان تسوية سلمية للمشاكل في أفغانستان ونحن نشعر بامتنان كبير لكم - سيدي الرئيس - لعقده.

ونحن نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحظر التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان وأن يساعد الشعب الأفغاني على إيجاد صيغة مقبولة للاتفاق. ولذلك، تحث حكومة طاجيكستان جميع الزعماء الأفغان على المشاركة في حوار سياسي يرمي الى تحقيق المصالحة الوطنية والحفاظ على استقلال المجتمع الأفغاني وسلامة أراضيه ووحدته. ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد التعاون بين الأطراف الأفغانية وبعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. ونحن نعلق أهمية كبرى على عمل البعثة فيما يتعلق بإيجاد تسوية سلمية مبكرة.

إن طاجيكستان، التي ترتبط بشعوب أفغانستان بروابط تاريخية ومعنوية وروحية قديمة قدم التاريخ لا تخفي مصلحتها الثابتة في كسر حلقة المواجهة المفرغة والاستعاضة عنها بحوار سياسي يجمع الأفغانيين جميعا.

إن مصلحتنا الثابتة مفهومة تماما. من المعروف تماما أن الحدود الطاجيكية - الأفغانستانية لا تزال منطقة توتر بشكل خاص. ونحن على اقتناع بأننا إذا توصلنا الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الأفغانية، فسيتحقق الاستقرار الى حد كبير للحالة على الحدود الجنوبية لكمنولث الدول المستقلة، ولاسيما على امتداد الحدود الطاجيكية الخارجية.

ونحن نعتقد أن هذا كله سيمكننا عندئذ من وقف إغارات العصابات ونقل المخدرات وبيعها عبر حدود دولة أفغانستان، وإنهاء الاتجار غير المشروع بالأسلحة الذي لا تزال تمارسه عناصر ومجموعات إجرامية من مختلف المناطق في أفغانستان.

من الواضح أن الحالة التي نشأت في أفغانستان مأساة إنسانية ذات أبعاد عالمية. ونأمل أن تدعم الدول الأعضاء والمنظمات الدولية جهود الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة الى الشعب الأفغاني.

ونحن واثقون بأن المناقشة بشأن الحالة في أفغانستان ستساعدنا على إيجاد طريقة للخروج من الحالة التي ظهرت، وأن مجلس الأمن سيبعث اشارة واضحة أخرى يجب أن تستجيب لها جميع أطراف الصراع، وأن العمل من أجل التوصل الى التسوية السياسية يجب أن يبدأ.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل طاجيكستان على كلماته الرقيقة التي وجهها الي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): كان الاتحاد الروسي مع شركائه في كمنولث الدول المستقلة - كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان - صاحب المبادرة لعقد جلسة خاصة اليوم للنظر في الحالة السائدة في أفغانستان.

وقد أملى الاقتراح بمناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن قلقنا الشديد المشترك إزاء الأحداث التي اتخذت منحنى خطيرا للغاية لا بالنسبة للسكان الأفغان الذين طالت معاناتهم فحسب بل ولإقليم آسيا الوسطى الشاسع بأسره.

وروسيا، شأنها شأن البلدان الأخرى التي شاركت في اجتماع آلماتي، تعتبر شرارة الحرب القريبة في أفغانستان المجاورة والمتجهة نحو حدود الكمنولث تهديدا مباشرا لأمنها ولصالحها الوطني وتهديدا للاستقرار في المنطقة.

وبعد استخلاص هذه الاستنتاجات دعا المشاركون في الاجتماع حركة طالبان وجميع الأطراف الأخرى في أفغانستان الى الوقف الفوري للقتال والشروع في التماس السبل لعقد اتفاق وطني، وأوكدوا عدم جواز التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أن استيلاء حركة طالبان على كابول لم يقرب بأي حال آفاق الاستقرار في أفغانستان. ومحاولة طالبان احتكار سلطة الدولة تواجه المقاومة المتنامية. وبقيام طالبان بالانتقام الوحشي من الرئيس السابق نجيب الله وبانتهاكات حقوق الإنسان وخاصة النساء، ونشر العقائد غير الإنسانية ومظاهر الغلو في القومية فإنهم يضعون أنفسهم ضد قسم كبير من السكان الأفغان استشعروا بشكل واضح ما يتهدد حياتهم وأمنهم وكرامتهم وحريتهم.

وكان رد الفعل على هذا هو رحيل السكان من كابول - موجة جديدة من اللاجئين والمشردين. وهذا تفاقم خطير وجديد للصراع الداخلي يمكن أن يؤدي الى انهيار أفغانستان وتكون له أوخم العواقب على التفكير في استقرار المنطقة.

وفي هذه الظروف المعقدة من المهم بوجه خاص أن يتم وقف فوري للمواجهات المسلحة واستئناف للحوار الواسع بين الأفغانيين، واستبعاد إدعاءات أي من الأطراف القيام بدور القوة المسيطرة.

ونحن نرى أن الخيار الممكن الوحيد في هذه الدولة المتعددة الجنسيات والديانات لحل الأزمة هو التوصل الى اتفاق على أساس الاعتراف بالمصالح والحقوق المشروعة لجميع جماعات السكان. ويجب أن يكون بلوغ هذه الأهداف تحديدا هو محور جهود الأمم المتحدة.

وخلال فترة ما بين عام ونصف عام وعامين، حين كانت بذور الأزمة الراهنة تنمو استرعت روسيا الانتباه في مناسبات عديدة الى أن مجلس الأمن يجب أن يكون أكثر نشاطا في تناوله لمشكلة أفغانستان وألا يترك هذه المشاكل طي النسيان. وتدل أحداث اليوم على مدى خطأ من قال بعدم ضرورة اشراك مجلس الأمن في النظر الجاد في الحالة في أفغانستان.

ونعلق أهمية بالغة على دور الأمم المتحدة بوصفها الوسيط المحايد المعترف به عالميا وصانع السلام في أفغانستان. وتأكد دور الأمم المتحدة هذا في البيان الرئاسي لمجلس الأمن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الذي اعتمد بناء على اقتراح روسيا والذي طلب المجلس فيه الى جميع الدول أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لتحقيق السلام في أفغانستان وأن تعمل متضامنة مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغاية.

وخلال هذه الأيام القليلة الأخيرة عكفت بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان وقائدها السيد هول على العمل في أفغانستان سعيا الى اقناع جميع الأطراف الأفغانية بوقف الأعمال العدائية وبالجلوس معا الى طاولة المفاوضات. ونحن نؤيد تماما هذه الجهود. وللأسف فحركة طالبان ترفض الى الآن الدخول في محادثات حقيقية بين الأفغانيين.

وروسيا التي تعمل من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ومن منطلق احترام سيادتها وسلامتها الإقليمية، تعيد تأكيد استعدادها للمشاركة مع الدول الأخرى في الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى تسوية، برعاية الأمم المتحدة، للصراع الداخلي المتواصل في أفغانستان.

ونعلم بوجه خاص أن الوطأة الرئيسية لعواقب السنوات الطويلة من الصراع في أفغانستان لم يتحملها

إلا شعب ذلك البلد الذي طالت معاناته. ولذلك نرحب بنشاط المنظمات الدولية في مجال تنفيذ البرامج في أفغانستان لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المسالمين وللاجئين.

وقد أكد الأمين العام في مناسبات عديدة على أهمية الجهود الإنسانية في أفغانستان. وتشارك روسيا في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للشعب الأفغاني. وفي الفترة الأخيرة أرسلت كمية كبيرة من الدقيق والملابس لتوزيعها على اللاجئين في المقاطعات الشمالية من أفغانستان عن طريق ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويتم هذا العمل الإنساني وفقا للقرارات المتخذة في اجتماع قادة روسيا وبلدان آسيا الوسطى الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة في آلماتي. ونحن نعتمد على استمرار التعاون مع المفوضية في هذه المسائل.

ويـــرى الوفد الروسي أن مناقشات اليوم في مجلس الأمن يجب أن تعطي زخما جديدا وقويا لجهود تسوية الصراع الأفغاني. وعلى أساس نتائجها يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ قرارا جازما سياسيا يتضمن نداء الى جميع الأطراف الأفغانية بأن توقف فورا جميع الأعمال العدائية المسلحة وبأن تبدأ الحوار السياسي كي تلتمس سبل تحقيق المصالحة الوطنية وتقيـــم السلام الدائم في أفغانستان، وبأن تكفل الامتثال لحقوق الإنسان وقواعد القانون الإنساني الدولي.

ونحن مقتنعون بأن المسؤولية الأولى عن السعي الى مخرج من المأزق الحالي تقع على عاتق الأطراف الأفغانية. ومع ذلك يستطيع المجتمع الدولي أيضا أن يقدم المساعدة الفعالة. ومن المهم أن يؤكد مجلس الأمن عدم جواز التدخل الخارجي في شؤون أفغانستان، بما في ذلك ضرورة وقف أي إمداد بالأسلحة.

وعلى المجتمع الدولي أن يسهم في السعي الى تسوية سياسية للصراع في أفغانستان على أساس إنشاء حكومة مؤقتة تمثل مصالح جميع الأفغانيين. ونأمل أن تلتقط جميع الأطراف المعنية بالصراع في أفغانستان هذه الإشارة وأن تتمكن من أن تمارس تأثيرا حقيقيا على الوقف السريع لهذا الصراع.

السيد هنزه (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منـــذ اجتماع مجلس الأمن في ٩ نيسان/أبريل من هذا العام لإجراء مناقشة عن أفغانستان ازداد تدهور الحالة في هذا البلد الذي فرقته الحرب. فبدلا من أن تلتزم الأطراف الأفغانية بالمفاوضات السياسية الشاملة استمرت في تفضيل الحرب على السلام، مما ألحق الأذى بالبلد وبالشعب الأفغاني.

ومنذ أن استولت حركة طالبان على كابول في ٢٧ أيلول/سبتمبر، يستمع هذا المجلس الى التقارير المثيرة للقلق عن حالة حقوق الإنسان في العاصمة الأفغانية، وخاصة فيما يتعلق بمعاملة النساء والفتيات. وتعرب حكومتي عن قلقها العميق إزاء هذه التقارير وعن تأييدها الكامل لبيان الأمين العام في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الذي حذر فيه من أثر المضاعفات الممكنة على برامج الأمم المتحدة إذا استمر حرمان النساء من الحصول على التعليم والعمل.

وبعـــد مرور أقل من ثلاثة أسابيع على تغيير السلطة في كابـــول تواجه أفغانستان خطر نشوب معركة أخرى من أجل عاصمتها. وقد تبدأ هذه المرة بهجوم من الشمال. ومرة أخرى سيتعين على السكان المدنيين أن يدفعوا الثمن. ومما يؤسف له أن النداءات المتكررة من المجتمع الدولي بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، بوقف الأعمال العدائية والدخول في مفاوضات سياسية جادة لم تلق من الأطراف الأفغانية أذنا صاغية.

وتوضح الأحداث الأخيرة في أفغانستان، أكثر من أي وقت مضى، إنـــه لا يـــوجد حل عسكري لهذا الصراع. والسيطرة على أفغانستان لا يمكن أن تنال بالحرب. والواقع، كما جاء في الإعلان المشترك للاتحاد الروسي وأوزبكستان وطاجيكستـــان وقيـــرغيزستان وكازاخستان، أن الوقت قد حان لإنهاء الحـــرب في أفغانستان، بعد أن دامت سنوات؛ وأود أن أضيف، سنوات طويلة. ولكن الحرب لا تـــزال طاحنـــة والبلد لا يزال يعاني.

ولبلدي تاريخ طويل في العلاقات الودية مع جميع قطاعات المجتمع الأفغاني. ولذا نأسف بشدة لهذه الحرب الأهليـــة الطاحنـــة وعواقبهـــا السياسيـــة

والاقتصادية والإنسانية. وقد حاولنا مع كثيرين غيرنا وسنواصل محاولاتنا لمساعدة السكان المدنيين عن طريق المعونة الإنسانية. غير أننا نرى أن الأولوية الأكثر إلحاحا يجب أن تكون لمساعدة أفغانستان على الخروج من هذه الحلقة المفرغة التي جلبتها سبع عشرة سنة من الحرب وعلى الدخول في عملية سلمية ذات مغزى.

ولقد بات لدى المجتمع الدولي مفهوم واضح عن الإطار الأساسي لعملية سلام أفغانية. وهو على استعداد لمساعدة شعب أفغانستان على تحقيق السلام، ويوافق على أن هناك دورا قياديا يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع به في هذا الصدد.

وإن قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ باء بشأن الحالة في أفغانستان، وهو القرار المتخذ بتوافق الآراء يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، يدعو إلى تحقيق مصالحة وطنية من خلال نقل السلطة إلى "آلية" انتقالية. ويشار عادة إلى "الآلية" الانتقالية باعتبارها

"مجلس سلطة يكون عريض القاعدة وذا تمثيل كامل" (القرار ٥٠/٨٨ باء، الفقرة ٤).

ومن شأنه أن يكون مسؤولا عن التفاوض على وقف فوري ودائم لاطلاق النار والإشراف عليه، وإنشاء قوة أمن وطنية ومراقبتها، وتشكيل حكومة انتقالية مقبولة. ومن شأن الحكومة الانتقالية أن تتولى السلطة إلى أن تتوفر الظروف الآيلة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة.

ويتضمن كذلك قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ باء بشأن الحالة في أفغانستان التزاما راسخا للمجتمع الدولي بتحقيق المصالحة الوطنية في أفغانستان وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وهو يؤكد استعداد الأمم المتحدة لمساعدة شعب أفغانستان في الجهود التي يبذلها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ولقد تبع قرار الجمعية العامة منذ اتخاذه عدة قرارات لمجلس الأمن، كان آخرها البيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. ويدعو المجلس في ذلك البيان، في جملة أمور، إلى وقف فوري لجميع الأعمال العدائية المسلحة. والدور القيادي للأمم المتحدة في الجهود الدولية المبذولة من أجل تحقيق حل سلمي للصراع الأفغاني قد تأكد في الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٦.

وإننا نرى أنه تم إرساء أساس العمل الدولي لعملية سلام تتوفر لها أسباب البقاء بين الأفغانيين. وعلى الأقل، فإن المدخل إلى الطريق نحو السلام قد أنجزته وسجلته بوضوح الجمعية العامة ومجلس الأمن. وحتى الآن فشلت الأطراف الأفغانية في الانطلاق على تلك الطريق. ولا شك أن المسؤولية الرئيسية عن قبول أو رفض العرض لعملية سلام ترعاها أو تيسرها الأمم المتحدة تكمن في الأطراف الأفغانية. وينبغي للأمم المتحدة في الوقت نفسه أن تواصل بذل ما أمكنا لاقناع الأطراف بالزام أنفسها بلهفة بهذه العملية، نظرا إلى أنها تمثل أفضل فرصة للسلام والاستقرار، وفي الأجل الطويل، الازدهار العائد إلى أفغانستان الدولة العضو في الأمم المتحدة.

إن الأداة الرئيسية لجهود الأمم المتحدة من أجل إحلال السلام في أفغانستان هي بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان، وهي البعثة التي أيدتها حكومتي منذ إنشائها تأييدا كاملا. ونحن نرحب بحقيقة أن البعثة قد تعززت من خلال إنشاء أربعة مناصب إضافية لموظفي الشؤون السياسية. ونتشرف بتعيين زميل ألماني سابق، هو السيد نوربرت هول، رئيسا جديدا لها. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء البعثة الخاصة على بذل جهودهم الدؤوبة من أجل التوسط بين الأطراف. ونشيد كذلك بقرار الأمين العام بإيفاد وكيل الأمين العام ماراك غولدنغ إلى أفغانستان في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ونشعر بأن المناقشات النشطة التي أجراها وكيل الأمين العام غولدنغ مع جميع الأطراف كانت مفيدة للغاية.

ونحن إذ ننظر في إمكانيات كيفية تركيز الجهود الدولية من أجل أفغانستان برعاية الأمم المتحدة، نعتقد أن جهود الأمم المتحدة في أفغانستان يمكن أن تتعزز على نحو إضافي من خلال مشاركة المنظمات الإقليمية، ودول المنطقة، ودول أخرى هامة، بتنسيق من الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل في أن يوفر هذا العنصر الدولي حوافز للأطراف الأفغانية للدخول في عملية سياسية مفيدة.

وحتى بعد بدء العملية، يمكن لاستمرار تأييد الدول المعنية لجهود الأمم المتحدة أن يضفي الاستقرار على المحادثات فيما بين الأفغانيين. ومن شأن هذا النهج أن يتماشى مع البيان الرئاسي لمجلس الأمن بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر. ولقد طلب ذلك البيان إلى جميع الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وفي الوقت نفسه اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز السلام في أفغانستان والعمل معا مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذا الغرض.

وثمة خطوة هامة لحشد تأييد دولي أكبر لجهود الأمم المتحدة من أجل السلام هي بالتأكيد توسيع نطاق الاتصالات بين بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان وحكومات محلية وحكومات أخرى. ونحن نشجع رئيس البعثة الخاصة على إجراء هذه الاتصالات الدولية إلى أبعد قدر ممكن. وقد تتمثل الخطوة التالية في قيام الأمم المتحدة بعقد اجتماع أو مؤتمر دولي بشأن أفغانستان. ونرحب بامكانية أن يستكشف الأمين العام هذه الفكرة لرؤية ما إذا حان وقتها.

ويسبب كل يوم جديد من الحرب في أفغانستان مصاعب متواصلة للسكان المدنيين، ويؤثر سلبا على الأمن الاقليمي. وكل تحالف جديد بين الأفغانيين لا يضم الجميع ويرمي إلى المواجهة بدلا من التعاون يهدد بتعميق الانقسامات داخل المجتمع الأفغاني، ويمكن في نهاية المطاف أن يهدد سلامة البلد الاقليمية بالخطر. وكل يوم تبقى فيه أفغانستان دون حكومة مؤقتة ذات قاعدة عريضة وإدارة مدنية فعالة يدفع البلد إلى الوراء في مجال التنمية الاقتصادية والبشرية. وهو كذلك يبقي على مخالفة القوانين، الأمر الذي يسمح لأجزاء من أفغانستان بأن تصبح رديئة السمعة بانتاج المخدرات وتصديرها.

وتدل كل هذه الأمور على أن الوقت لإيجاد حل للصراع الأفغاني ليس غير محدود. فالمطلوب قيام تعاون كامل بين الأمم المتحدة، ودول إقليمية ودول معنية أخرى وجميع الأطراف الأفغانية. ولن تسنح الفرصة لرؤية الحرب في أفغانستان وهي تضع أوزارها في نهاية المطاف إلا إذا اتحدت كل هذه خلف نهج غير منحاز تقوده الأمم المتحدة.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب المملكة المتحدة بهذه الفرصة لتناول الحالة في أفغانستان. فثمة تطورات عسكرية وسياسية متواصلة تجري في كل ساعة تقريبا. ومشهد التحالفات تغير على نحو ملحوظ في الأسابيع القليلة الماضية. وبينما تتسارع الأحداث، فمن الخطأ التسرع بالحكم عليها.

وفي هذا النشاط السياسي والعسكري المضطرب، ينبغي ألا يحيد بصرنا عن بعض الأهداف الرئيسية. ويجب أن تتمثل أهداف المجتمع الدولي في التوصل إلى اتفاق على وقف فوري لاطلاق النار، وإجراء مفاوضات بين جميع الأطراف، وإنشاء عملية للسلام تفضي إلى تشكيل حكومة تمثيلية عريضة القاعدة تحترم حقوق الإنسان. ولبعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان دور هام في تحقيق هذه الأهداف.

وفيما استمعت باهتمام كبير إلى البيان الذي أدلى به نائب وزير الشؤون الخارجية لأفغانستان، ولاحظت بصورة خاصة طلبه إلى إيفاد بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة، ذهلت بعض الشيء - لو سمح لي بأن أقول ذلك - إزاء عدم تضمين بيانه كلمة اعتراف بحقيقة وجود بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى أفغانستان هناك على الأرض فعلا.

وتؤيد المملكة المتحدة بشدة جهود السيد نوربرت هول وفريقه. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون معهما. وفي الظروف المانعة الراهنة، تسنح الفرصة الآن للبعثة الخاصة بأن تخلف أثرا حقيقيا. ويجب إيلاء تلك الجهود أقوى دعم سياسي ممكن. والمجتمع الدولي على استعداد لتقديم المساعدة، لكن المسؤولية عن تحقيق تسوية تقع على عاتق الأطراف أنفسها.

ولفترة طويلة تعرضت أفغانستان للتدخل من الخارج لم يؤد إلا الى إطالة أمد هذا الصراع. إننا ندعو، مثل آخرين، الى وضع حد لهذا التدخل ووضع حد لمواصلة إمداد الفصائل بالأسلحة والذخيرة. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء استخدام أراضي أفغانستان لإنتاج المخدرات ولتدريب الإرهابيين. واستمرار هذه

الأنشطة لن يؤدي إلا الى عرقلة قبول أفغانستان في مجتمع الأمم.

ولا تزال الحالة الإنسانية في أفغانستان تبعث على القلق الكبير. إننا نطلب الى جميع الفصائل التعاون في توفير المساعدة الإنسانية لجميع أهالي أفغانستان بصرف النظر عن المجموعة الإثنية أو الجنس أو العرق. وستواصل المملكة المتحدة تأييد الدور التنسيقي للأمم المتحدة في برامج المساعدة في هذا البلد. ومرة أخرى، عندما قال نائب وزير خارجية أفغانستان إن الإجراءات الوحيدة التي اتخذتها الأمم المتحدة في أفغانستان تمثلت في اتخاذ قرارات والإدلاء ببيانات فإنني على يقين من أنه لم يعن أنه لا يعترف بالدور الكبير الذي تلعبه الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية. ونحن، المملكة المتحدة، لا نزال من بين أكبر المانحين للمعونة لأفغانستان، إذ نساهم بحوالي ١٠ ملايين دولار سنويا عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ومنظمات غير حكومية بريطانية كبرى. هذا الجهد الجماعي من جانب المجتمع الدولي يستحق الاعتراف به في مثل هذه المناسبة.

لقد أوضحنا اعتراضاتنا القوية على انتهاكات حقوق الإنسان الأساسية وبوجه خاص نشعر بقلق بالغ إزاء التدابير التي تنفذ للحد من حقوق الفتيات في التعليم وحقوق المرأة في العمل. ولدينا شواغل رئيسية في هذا الصدد حول إمكانات عديد من الأسر حيث المرأة في ذلك البلد العائل الوحيد. إن هذه الأسر ستواجه الفقر المدقع نتيجة لتلك التدابير. وندعو جميع الفصائل الى احترام قواعد حقوق الإنسان الدولية وإلى العمل وفقا للصكوك الدولية التي وقعتها أفغانستان وصادقت عليها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي كله أن يواصلا عن كثب مراقبة الحالة السريعة التغير في أفغانستان. وتنسيق جميع جهودنا عن طريق دعم أنشطة السيد هول وبعثة الأمم المتحدة الخاصة يجب أن يظل أولويتنا. ونتطلع الى الاستماع الى وجهات النظر المدروسة للبعثة الخاصة حول أفضل الطرق التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يدعم جهودها. بيد أن هناك خطرا يتمثل في أن العمل المتعجل من جانب مجلس الأمن قد يعرض تلك الجهود للخطر.

ويحدونا الأمل في أن تكون الأحداث الأخيرة قد اقنعت جميع الأطراف أن الحل العسكري غير ممكن وأنه ليس هناك بديل للتفاوض والتوصل الى تسوية. وإذا أتيحت فرصة، ولو كانت صغيرة، في الأيام أو الأسابيع المقبلة للشروع في عملية التفاوض فعلى جميع الأطراف أن تستغلها. وستواصل المملكة المتحدة العمل لتحقيق الهدف الذي نتشاطره جميعا وهو التسوية السلمية للصراع ووضع حد لمعاناة شعب أفغانستان كله.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): الحالة السياسية والعسكرية السريعة التدهور في أفغانستان مصدر قلق عميق بالنسبة لاندونيسيا. والتهديد بحرب أهلية واسعة النطاق يلوح في الأفق مرة أخرى. ومما يفزعنا خطر تجزئة البلد دون أن تظهر أية احتمالات لتحقيق السلم والاستقرار. وبعد الاستيلاء على كابول تفيد البيانات بتزايد الأعمال العدائية وبسقوط عدد كبير من الإصابات. والأمر الذي يدعو الى القلق بصفة خاصة هو إصرار الأطراف على مواصلة المواجهة العسكرية بدلا من البحث عن تسوية عن طريق التفاوض. إن شعب أفغانستان يعاني منذ أكثر من عقدين من حرب قسمت البلد الى فصائل مختلفة وأدت الى صراعات واضطرابات مدمرة، نجمت عنها خسائر جسيمة في الأرواح وإلى التخريب المادي. ومما لا شك فيه أنه، في وجه الأزمة الراهنة، لا يتطلع شعب أفغانستان حقا إلا الى الأمن والنظام والعودة الى الحياة الطبيعية.

ويزيد من تعقيد الحالة الظروف الإنسانية التي تزداد سوءا، مما أدى الى موجة جديدة من اللاجئين وبصفة خاصة من العاصمة، دمر معظمها. لقد أزالت الحرب أية إمكانية لإعادة إنشاء أو إصلاح القاعدة الزراعية والصناعية والاقتصادية في البلد في المستقبل القريب. فالزراعة أصابها الدمار. ولم تعد الزراعة ولا الصناعة تعملان بشكل طبيعي طيلة سنوات. وأصبحت الحقول مليئة بالألغام البرية، مما يزيد من إعاقة التنمية الزراعية ويؤدي الى مستوى مرتفع من الإصابات فيما بين المواطنين. لقد تلاشى الهيكل الأساسي والاقتصاد الرسميان للبلد وانحل

النسيج الاقتصادي للمجتمع. والنزاع الذي تدور رحاه عقبة أيضا على طريق التنمية الاقتصادية ومحاولات لبناء هيكل أساسي عبر الحدود الإقليمية في المنطقة.

واستمرار العنف في أفغانستان سيسهم في خطر زعزعة الاستقرار في المنطقة. وتشعر بلدان مجاورة بالفعل بالأثر السلبي للحرب بسبب تدفق عدد كبير من اللاجئين الأفغان. والحالة غير المستقرة في أفغانستان تهدد بزرع بذور العنف في المنطقة بأكملها. ولذلك نحث جميع البلدان المجاورة على أن تمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

والمجتمع الدولي شاهد على الدمار الذي أصاب هذا البلد؛ ومن ثم يجب أن نحث الأطراف على أن توقف القتال وأن تحسم خلافاتها بالوسائل السلمية. ومن الملح الى أقصى حد أن تبادر الأطراف المعنية الى إجراء محادثات واسعة القاعدة فيما بين الأفغانيين بغية إعادة تشكيل حكومة للوحدة الوطنية وتحقيق تسوية سياسية دائمة لهذا النزاع. ونأمل أن تتخذ هذه المبادرات لبدء الاتصالات وتمهيد الطريق لإجراء المحادثات. ومن الواضح أن تاريخ أفغانستان يدوي بأدلة تؤكد أنه لا يمكن لفصيل أن يفرض ارادته على الفصائل الأخرى عن طريق قوة السلاح. وأفغانستان التي انهكتها الحرب في حاجة ماسة الى المصالحة بين قادتها لصالح الشعب الذي لا يتطلع إلا الى استعادة الحياة الطبيعية في بلده. وثمة حاجة الى توفير درجة معينة من الثقة المتبادلة ووضع إجراءات لبناء الثقة بغية تحقيق المصالحة الوطنية.

ويضطلع مجلس الأمن، منذ زمن طويل، بجهود منسقة لإيجاد تسوية تفاوضية للصراع في أفغانستان. وفي هذا المنعطف الحاسم يصبح دور البعثة الخاصة للأمم المتحدة في أفغانستان أمرا لا غنى عنه للمشاركة بشكل فعال في تحقيق وقف إطلاق النار والتوصل الى تسوية سياسية. ولذلك نحث الأطراف المتحاربة على أن تقبل جهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. ومما هو في وقته المناسب النظر مرة أخرى في عقد مؤتمر دولي بشأن الحالة في أفغانستان، تحت رعاية الأمم المتحدة تشارك فيه جميع الفصائل في أفغانستان، بالإضافة الى البلدان المجاورة والدول المعنية الأخرى. وفي هذا السياق أملنا وطيد في أن يتمكن الممثل الخاص السيد نوربرت هول من الاضطلاع بالولاية التي عهد بها إليه جميع الأطراف. ومن الضروري أيضا أن تراعي جميع الأطراف القاعدة الأساسية التي تتمثل في احترام حرمة الأماكن التابعة للأمم المتحدة، وموظفي الأمم المتحدة دون استثناء. وإزاء المخاطر التي ينطوي عليها تقديم المساعدة، ينبغي للأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة، والهيئات المنتسبة إليها وجميع المنظمات الإنسانية في جهودها الرامية الى تخفيف معاناة شعب أفغانستان. وعلى نفس المنوال ندعو جميع الأطراف الى أن تحترم حقوق الإنسان لجميع المدنيين.

وتقف أفغانستان مرة أخرى على مفترق طرق تاريخي. فإذا لم تتمكن الأطراف من التوصل الى تسوية سياسية تفاوضية فإن بقاء البلد سيتعرض بالتأكيد للتهديد. وفي هذا الصدد، تود اندونيسيا أن تعيد تأكيد التزامها بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويود وفدي أن يؤكد الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لاستعادة السلم في أفغانستان بيد أن تحقيق هذا الهدف تحدده في نهاية المطاف الإرادة السياسية للقادة الأفغان في التوصل الى اتفاق ينقذ مواطنيهم من سفك الدماء سنوات أخرى.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يعرب وفد فرنسا عن تقديره للمبادرة التي طرحها وفد الاتحاد الروسي ووفود أخرى والتي دعت إلى إجراء مناقشة عامة في مجلس الأمن بشأن الحالة في أفغانستان. إن التطورات الأخيرة للحالة في ذلك البلد تبرر إجراء مجلس الأمن لمثل هذه المناقشة وقد حدد مجلس الأمن في عدة مناسبات، خصوصا في البيانين الرئاسيين المؤرخين ١٥ شباط/فبراير و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، المبادئ اللازمة لتحقيق تسوية سلمية للصراع. وقد طالب المجلس بأن تنهي الأطراف الأفغانية الأعمال العدائية، وتطرح خلافاتها جانبا، وتتعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة. وطلب المجلس إلى جميع الدول الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وطلب إلى الذين بوسعهم اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتعزيز السلام والاستقرار في ذلك البلد أن يفعلوا ذلك. وأعاد المجلس تأكيد التزامه بكامل سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وتبين الحالة السائدة في أفغانستان اليوم أن نداءات المجلس لم تلق آذانا صاغية. واليوم كما هو الحال في الماضي، تعصف الحرب بهذا البلد، وهي حرب استنزاف تتعاقب فيها عمليات الهجوم والهجوم المضاد. وتعرض هذه الحرب للخطر السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها. ومن هنا جاءت المبادرة التي اتخذتها بلدان المنطقة. وفرنسا لا تعتزم الانحياز لأي من القوى المنخرطة في هذا الصراع. وهي تدعو إلى وقف إطلاق النار والدخول في حوار بهدف التوصل إلى المصالحة الوطنية. وتأمل، شأنها شأن الكثيرين الذين تكلموا هنا في هذا الموضوع، في أن ترى تشكيل حكومة وحدة وطنية. إن تعاقب التحالفات والتحالفات المضادة في أفغانستان، الذي وصف قبل دقائق معدودة بأنه بمثابة مشهد متغير الألوان يؤكد أن هذا الصراع لا يمكن حسمه عن طريق السلاح، بل عن طريق تسوية سياسية تقوم على تفاهم منصف يحترم مصالح الجميع. ويقتضي ذلك أن تتوقف كل أشكال التدخل.

إن علاقة فرنسا بأفغانستان تمتد لعهد طويل. وهي علاقة عميقة وثرية، خصوصا في المجال الثقافي. ولهذا فإن بلدي يتطلع بشدة إلى المساهمة في تحقيق هدف المصالحة والتوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع. فنحن نحترم حيوية الشعب الأفغاني وشجاعته. ويؤيد بلدي الممثل الخاص للأمين العام وما يبذله من جهود للمساعدة في التوصل إلى وقف لإطلاق النار وبدء المفاوضات بين الأطراف الأفغانية، وأؤيد في هذا الصدد مبادرات الإشادة بالجهود التي بذلتها الأمم المتحدة بالفعل في هذا الميدان.

إن استمرار الصراع في أفغانستان، كما ندرك جميعا، يوجد تربة خصبة للأنشطة الإرهابية. ويشكل هذا سببا آخر لكي يكثف المجتمع الدولي جهوده من أجل تسوية هذه القضية.

وتعرب فرنسا عن قلقها إزاء حالة احترام حقوق الإنسان في أفغانستان، وخصوصا - كما قال آخرون هنا صباح اليوم - فيما يتعلق بمعاملة المرأة في التعليم والأنشطة المهنية على حد سواء.

ومع ذلك، يظل الشعب الأفغاني الضحية الرئيسية للقتال. وفرنسا من بين الموردين الرئيسيين للمساعدة الإنسانية لأفغانستان، وهي تعتزم مواصلة تقديم مساعدتها في هذا الميدان. ولهذا الغرض، نحن على اتصال مستمر بالمنظمات غير الحكومية الفرنسية التي ظلت تقوم بنشاطها في الميدان بشجاعة فائقة في أحلك فترات تاريخ أفغانستان. ويأمل وفد فرنسا في أن تواصل هذه المنظمات غير الحكومية أنشطتها دون عائق، حيث أن هذه المنظمات قد اضطلعت، وتواصل الاضطلاع، بدور إنساني لا غنى عنه في أفغانستان.

السيد ليغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المأساة الإنسانية التي حلت بشعب أفغانستان في أواخر السبعينات ما زالت مستمرة دون هوادة حتى يومنا هذا. والصراع في ذلك البلد الذي عصفت به الحرب، لا يمكن أن يكون اليوم أقرب إلى الحل عما كان عليه قبل ١٧ عاما مضت. حقا إن طبيعة الحرب قد تغيرت على مر السنين، ولكن أعمال القتل والمعاناة التي يعجز عنها الوصف وأعمال العنف العشوائي العام ظلت على حالها. وما زالت أطراف الصراع الأفغاني مصممة على السعي لحل عسكري للحرب الأهلية كما كان شأنها خلال الاحتلال الأجنبي.

ومما يؤسف له أن أكبر الخاسرين في هذا الصراع الذي يقتتل فيه الأشقاء هم عامة الناس في أفغانستان، الذين اضطر الملايين منهم إلى العيش كلاجئين في بلدهم. كما تعين على عشرات الآلاف غيرهم أن يفروا من البلد للبحث عن ملجأ في بلدان مجاورة. وهم، كأشخاص مشردين أو لاجئين، يعيشون حياة لا تزيد على مجرد البقاء. وهم يشهدون يوميا بلدهم يتحول إلى أنقاض، كما تتحول إلى ركام مدارسهم ومستشفياتهم ومكاتبهم الحكومية وغير ذلك من الممتلكات الوطنية. وتحول حلم المستقبل في بلد مسالم إلى كابوس لا نهاية له نتيجة حرب استمرت عدة سنوات.

وبالنسبة للأفغان، تجلب الحرب وخطوط القتال المتغيرة نصيبا متغيرا مع تعاقب دورات البؤس واحدة بعد أخرى. وقد يكون استيلاء بعض الفصائل مؤخرا على كابول نعمة للبعض، ولكنه يشكل بالتأكيد ضربة قاصمة لآخرين وجدوا حرياتهم المدنية قد قيدت.

وحدثت أيضا موجة من عمليات الإعدام والاحتجاز التعسفية.

ونحـــن نشعر بقلق عميق أيضا إزاء الجوانب الإنسانية للصراع في أفغانستان. لقد أثر القتال على موظفي المنظمات الإنسانية الذين اضطر الكثيرون منهم إلى مغادرة البلد. وفي بعض الحالات، منعت قوافل الأغذية من الوصول إلى ضحايا الصراع. وفي حالات أخرى، يجري نهب المساعدة الإنسانية. وإذا استمرت هذه الحالة دون ضابط فمن الممكن أن تكون لها آثار وخيمة على الحالة الإنسانية لشعب أفغانستان، لا سيما في أشهر الشتاء المقبل.

وسوف يتوقف حسم الأزمة في أفغانستان، في التحليل النهائي، على استعداد أطراف الصراع للتوصل إلى تسوية سياسيـــة عـــن طريق التفاوض السلمي. ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يشجع تلك الأطراف على السير في ذلك الاتجاه، ولكنه لا يستطيع فرض إرادته عليها. والواقع إن هذه الأطراف لم تصغ إلى مشورة مجلس الأمن في السنوات الماضية، فعرضت بذلك بلدها وشعبها لخطر بالغ. وقد أبدت الأمم المتحدة استعدادها لمساعدة شعب أفغانستان. إلا أنه يتعين على الأطراف أن تدرك أن الأمم المتحدة لا تستطيع مساعدتها إلا إذا كانت الأطراف ذاتها مستعدة لأن تساعد نفسها.

وقد أعاد مجلس الأمن فـــي بيانـــه الرئاسي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ (S/PRST/1996/40) تأكيد التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

ولكن سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية لا يضمنها سوى الأطراف الأفغانية. وعليها أن تنبذ العنف وأن تدخل في مفاوضات حقيقية ومجدية. وقد فشلت تلك الأطراف حتى الآن في بلوغ أهدافها، أيا كانت، عن طريق الحـــرب، ولا يحتمـــل أن تحقق تلك الأهداف في المستقبل. وقد آن الأوان أن تلتزم بالمصالحة الوطنية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عملية مفاوضات شاملة لا يستبعد منها أي من الأطراف.

إن المأساة الإنسانية الدائرة في أفغانستان لن تبلغ نهايتها ما لم يتفق وإلى أن يتفق جيران أفغانستان على طرائق مساعدة ذلـــك البلد الذي فرقته الحروب على تحقيق السلام.

ولا يخفـــى علـــى أحد أن التدخل الأجنبي قد أعاق البحث عن تسوية سلمية في أفغانستان. ومن المؤسف خاصـــة أن تدفق الأسلحة والذخيرة عبر حدودها ما زال مستمرا بلا حساب ولا عقاب. وينبغي أن تتضافـــر بلدان آسيا الوسطى في التماس السلام لا أن تذكي نيران الحرب في أفغانستان. ويجب عليها أن تساند الجهود القيمة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان. في التوصل إلى تسوية دائمة لا أن تقوض تلك الجهود.

ولا شك أن الحالة في أفغانستان تمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ولهذا فإننا نشاطر الاتحـــاد الروســـي وأوزبكستـــان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان قلقهم وهم الذين دعوا إلى هذه المناقشة. وما كان للمناقشة أن تجرى في وقت أكثر ملاءمة من الآن. فالحرب في أفغانستان يمكن أن تمتد بسهولة إلى البلدان المجاورة وقد تجرف منطقة آسيا الوسطى بأسرها في أتونها.

ومما لا شك فيه أننا نعالج حالة بالغة التعقيد. بيـــد أنـــه لا يوجد خيار آخر سوى أن نستمر في مساعدة الأطراف في أفغانستان على التغلب على الخلافات القائمة بينها. ولا غنى عن المشاركة النشطة من جانب المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل سلمي للمأساة الإنسانية - مأساة أفغانستان.

السيد بـارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نشعر بعميق القلق إزاء تجدد القتال على نطاق واسع في أفغانستان منذ أواخر شهر أيلول/ سبتمبر الماضي. وقد زادت التطورات الأخيرة في أفغانستان من حدة المعاناة الواسعة النطاق بين صفوف السكان المدنيين، كما أنها تعرض للخطر الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ومما يبعث على بالغ القلق أن هذه التطورات تنبئ بانتكاسة كبرى للجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في هذا البلد المنكوب بالحرب.

وقـد كلفت ويلات الحرب التي دارت رحاها على مدى ما يقرب من عقدين البلد وشعبه ثمنا باهظا يفوق التصور. إن الحالة التي تدعو إلى الكآبة في أفغانستان بما تنطوي عليه من خسائر جسيمة في الأرواح والمعاناة الشديدة لأكثر المجموعات تضررا، وتدمير الممتلكات والضرر الخطير الذي لحق بالهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، تشكل أيضا خطرا على أمن واستقرار البلدان الأخرى في المنطقة. ونحن نؤمن بأن المجتمع الدولي عليه الآن أكثر من أي وقت مضى، أن يجدد التزامه بالحل السلمي للصراع الأفغاني.

وهذا الأمر تزداد أهميته عندما تصطدم جهود الأمم المتحدة، التي تبذلها بعثتها الخاصة، بخطر الإعاقة حتى قبل اتخاذ أي مبادرة هامة لدفع الأطراف الأفغانية إلى طاولة التفاوض. وفي مواجهة تصعيد الصراع، يتحتم على الأطراف الأفغانية أن تكف فورا عن جميع الأعمال العدائية حتى يمكن البدء دون تأخير في العملية السياسية لإقامة حكومة عريضة القاعدة تحظى بقبول الشعب الأفغاني.

وقد سبق طرح الخطوات اللازمة لتحقيق الحل السلمي للحالة في أفغانستان في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠. وهي الخطوات التي اتفقت عليها الأطراف الأفغانية والتي رحب بها مجلس الأمن في بيانه الرئاسي الصادر في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونعتقد أن أخطر مهمة تقع على عاتق المجتمع الدولي في هذا المنعطف الحاسم تتمثل في التأكيد من جديد على استمرار أهمية وجدوى هذه الخطوات وتشجيع الأطراف الأفغانية على التقدم صوب هذه التدابير المتفق عليها.

وفي هذا الصدد، تقتضي الضرورة اتخاذ مزيد من الإجراءات الحازمة من جانب المجتمع الدولي. أولا، لا بد من وقف تدفق الأسلحة إلى الأطراف الأفغانية من الخارج لوضع حد للتصعيد العسكري في أفغانستان. وهو شرط مسبق أساسي لإضفاء الاستقرار على الحالة لا في أفغانستان وحدها وإنما في المنطقة أيضا. وبالتالي يتعين على الدول، خاصة الدول المجاورة، أن تمتنع امتناعا قاطعا عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان وأن تستخـدم ما لديها من نفوذ على الأطراف الأفغانية على نحـو متجرد للمساعدة على تيسير تقرير الشعب الأفغاني لمصيره بالوسائل السلمية. ونحن مرة أخرى جميع الدول، ولا سيما الدول المجاورة لأفغانستان، على أن تعيد النظر فورا في سياستها حيال أفغانستان على نحو يستجيب تماما للحاجة الماسة لوقف إطلاق النار والبدء في عملية سياسية حقيقية في ذلك البلد دونما شروط مسبقة.

ثانيا، نعتقد أن على المجلس أن يؤكد من جديد مبادئ المصالحة الوطنية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والوحدة الوطنية وسلامة أراضي أفغانستان. وينبغي أن تحكم هذه المبادئ جميع الأطراف الأفغانية وكذلك جميع الدول في أي جهد تبذله لتسوية الصراع في أفغانستان. وفي نفس الوقت، ينبغي التخفيف من معاناة الشعب الأفغاني بأن تراعي جميع الأطراف الأفغانية مراعاة تامة القانون الدولي الإنساني بجميع نواحيه وتحميل المسؤولية الفردية لمن ينتهكون هذه القوانين. وأخيرا وليس آخرا علينا أن نتأكد من أن تورط بعض الأطراف الأفغانية في تجارة المخدرات، كما ذكرت مختلف المصادر، ينبغي ألا يقابل بالتسامح من جانب المجتمع الدولي.

وفـي الختام نود أن نؤكد على أن المسؤولية النهائية عن التوصل إلى حل سلمي للحالة الراهنة في أفغانستان تقع على عاتق الأطراف الأفغانية ذاتها. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نعرب عن قلقنا العميق لعدم إحراز التقدم في التوصل إلى اتفاق بشأن الوقف الفوري والدائم لإطلاق النار وفي إنشاء آلية تمثيلية واسعـة النطـاق تحظى بالقبول تمثل فيها جميع قطاعات المجتمع. ومـرة أخرى ندعو جميع الأطراف الأفغانية إلى نبذ استعمال القوة وتسوية خلافاتها بالوسائل السلمية على طاولة المفاوضات وليس في ساحة القتال.

وأخيرا فإننا نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان ونساند تلك الجهود المبذولة في استعادة السلام والحياة الطبيعية وتحقيق المصالحة الوطنيـة في هذا البلد الذي مزقته الحروب. ويقف وفـدي على أهبة الاستعداد للمساهمة كعضو مسؤول فـي المجتمع الدولي في التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في أفغانستان.

السيد العربي (مصر): نناقش اليوم مشكلة طال أمدها وتعقدت بحيث أصبح استمرار هذا الوضع يشكل

تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين. لقد وقعت أفغانستان فريسة لحرب أهلية مدمرة، وضحية لتدخلات خارجية لتعزيز مواقف الأطراف المختلفة في أفغانستان من خلال إمدادات عسكرية ومادية.

ولا تقتصر آثار الأزمة في أفغانستان والتدخلات الخارجية على البعد الداخلي فقط. بل امتدت هذه الآثار لكي تجعل من أفغانستان معقلا لتدريب وتصدير المتطرفين بشكل يسيء إلى علاقة أفغانستان مع العديد من دول المنطقة مما زاد بالتالي من تفاقم الوضع الداخلي في أفغانستان. وأود في هذا السياق أن أشير إلى معاناة مصر من الأنشطة الإرهابية التي تمت على أيدي متطرفين من مختلف الجنسيات تلقوا تدريبهم في أفغانستان. وآخر هذه الشكوك تتعلق بحادث تفجير السفارة المصرية في باكستان في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

إن التحليل السليم للموقف الحالي في أفغانستان يؤكد أن المشكلة الرئيسية ليست مشكلة الاختلاف في المذاهب ولا مشكلة الاختلاف في العرقيات بقدر ما هي مشكلة سعي الفصائل المختلفة للإنفراد بالسلطة، ذلك السعي الذي تزيد من حدة اشتعاله تدخلات خارجية مادية وعسكرية لأهداف لا تمت بصلة لمصلحة شعب أفغانستان.

إن شعب أفغانستان لا شك قادر مثل باقي شعوب العالم على تحقيق المصالحة الوطنية بين كافة الفصائل والأطراف. وهو أكثر من قادر على تكوين حكومة تتمتع بالتأييد الشعبي الكامل لتعمل في مناخ من الاستقرار والسلام.

ولقد توقع الجميع بعد توقيع اتفاق جنيف عام ١٩٨٨ أن تلتزم كافة الأطراف الخارجية بوقف المساعدات العسكرية إلى الأطراف الأفغانية وبالسعي لتكثيف جهود الأمم المتحدة لتسوية المشكلات التي سببت الحرب الأهلية ولتحقيق المصالحة الوطنية.

إلا أنه، وللأسف الشديد، على الرغم من المجهودات التي تمت وعلى الرغم من المناقشات التي جرت وما زالت تجري لتسوية مشكلة أفغانستان في الجمعية العامة والقرارات المتكررة الصادرة في هذا الشأن فما زالت المساعدات العسكرية والمادية للأطراف المتحاربة مستمرة وما زال الوضع يتفاقم بشكل خطير.

إن التطورات الأخيرة تحمل في طياتها مؤشرات عن احتمالات تزايد المواجهة العسكرية مع ما يعنيه ذلك من سقوط مزيد من الضحايا. وأود في هذا الصدد أن أؤكد على رفض مصر التام لأية محاولات للمساس بسيادة أفغانستان ووحدتها الوطنية واستقلالها السياسي، وأن أؤكد أيضا على أن التطورات الأخيرة تستوجب أن يقرر مجلس الأمن ضرورة البدء فورا ودون إبطاء في تحقيق المصالحة الوطنية من خلال اللقاءات المباشرة بين الأطراف الأفغانية بترتيب من الأمين العام والممثل الخاص السيد هول الذي بذل وما زال يبذل جهودا مكثفة للحد من تدهور الوضع. كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية دراسة فكرة عقد مؤتمر دولي لتعزيز فرص التوصل إلى تسوية سلمية شاملة.

إن الجهود السياسية لا بد أن تقترن بوقف لإطلاق النار وبوقف كامل لتوريد الأسلحة إلى الأطراف المتنازعة. والسوابق على ذلك كثيرة في أعمال المجلس في حالات مشابهة. ونأمل أن يتخذ المجلس الموقف الذي يتيح اتخاذ الإجراءات الملائمة وفي أقرب فرصة للوصول إلى النتيجة المرجوة.

في إطار الإعداد لمجهودات الأمم المتحدة في أفغانستان، وبصفة خاصة مجهودات الأمين العام وممثله الخاص، الذي أود أن أشيد بالدور الذي يقوم به، فإن مصر ترى أهمية بالغة في إعادة إحياء دور مجموعة أصدقاء الأمين العام لأفغانستان التي تقلص دورها في المرحلة الأخيرة في ضوء إحساس الأعضاء باليأس من إمكانية قيام الأمم المتحدة بدور فعال لحل هذه المشكلة. كما يمكن أيضا النظر في إعادة تشكيل هذه المجموعة بما يتلاءم مع الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في هذه المرحلة.

في ختام بياني أود أن أؤكد على أهمية المصالحة الوطنية في أفغانستان وأهمية تشكيل حكومة إئتلافية وطنية وإجراء انتخابات قومية تحافظ لأفغانستان على السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال

السياسي في ظل رئاسة تتمتع بتأييد شعب أفغانستان بأكمله، وكل ذلك يعتمد على توافر الإرادة السياسية لدى الأطراف الأفغانية ذاتها.

السيد فيراريـــن (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أضم صوتي بالكامل إلى البيان الذي ستدلي به أيرلندا بوصفها رئيسا للاتحاد الأوروبي.

مما يقلق المجتمع الدولي ويصيبه بالصدمة الصراع المأساوي الذي يمزق أفغانستان وهو بلد ثري بتاريخه وثقافته وتقاليده؛ بلد كان طيلة قرون مفترق طرق لمختلف الحضارات وكان مسرحا لسنوات طويلة جدا لنزاع يبدو ألا نهاية له وتسبب في الدمار وفي سقوط ضحايا لا حصر لهم.

وإن استيــلاء طالبان على كابول هو الخطوة الأخيرة في نزاع متصاعد تتابعه الأمم المتحدة بقلق طيلة شهور لسببين رئيسيين: الحالة الإنسانية للشعب الأفغاني وخطر أن يسبب انتشار الحرب - ونحن نتكلم هنا عــن حرب أهلية قسمت البلد إلى معسكرات متعارضة - سلسلة من ردود الفعل ويعرض للخطر الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى.

ولم يكن مـــن الصعـــب أن يتنبأ المرء بأن التطورات التي شهدتها كابول في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ستكون لها مضاعفاتها الكبرى بالنسبة إلى السكان المدنيين في العاصمة ومدن أخرى. وقد أعرب مجلس الأمن عن آرائه في هذه الأحداث، مؤكدا من جديد على مبادئ سيادة أفغانستان واستقلالها ووحدة أراضيها ووحدتها الوطنية. وأن الطبيعة المتأصلة لهذا النزاع والمرارة المتزايدة للصدامات بالإضافة إلى اتساع ميدان المعركة بدخول جميع رؤساء الفصائل المختلفة في الصراع تجعل من مثل هذه التنبؤات أكثر واقعية ومدعاة إلى قلق أكبر.

ويجب أن تتوقف الأعمال القتالية فورا ويجب أن تبدأ المفاوضات السياسية من جديد وبسرعة. ولذا نحـــن نثق بالعمل الذي يقوم به رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، السيد هول. ولكن المسؤولية المباشرة عن الاستئناف البناء للمفاوضات تقع على عاتق الأطراف أنفسها. ونظرا إلى الظروف السائدة في البلد، ليس هناك مجال لأي سلوك متشدد في المفاوضات. فيجب أن يشمل الحوار البناء جميع الأطراف على أساس احترام هدنة فعلية ونبذ استخدام القوة. ولا يوجد مجال لأي آراء متطرفة فيما يتعلق بحقوق الانسان ، ومعاملة السكان، وبشكل خاص ظروف المرأة.

ويـــود وفـد بلدي أن يؤكد من جديد وبقوة أن أفغانستان، أيا كان من يتولى مقاليد الأمور فيها، مطالبة بأن تحترم بدقة المبادئ التي حددها ميثاق الأمم المتحدة والضمانات التي نصت عليها العديد من المعاهدات الدولية في ميدان حقوق الانسان.

وأود أن أذكر بأن أفغانستان، بوصفها من أوائل البلدان الموقعة على هذه المعاهدات، ملتزمة أيضا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ونحن نشعر بالسخط إزاء معاملة النساء والفتيات في أفغانستان، هذه المعاملة التي لا تتناقض فقط وحقوق الانسان الأساسية بل تتناقض أيضا ومصالح أفغانستان نفسها. والواقع أن مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية للبــلاد، وتعليم البنات، واحترام الفــرد، هي شروط أساسيـــة للتنمية الاقتصادية شأنها شأن إنشاء المؤسسات الـــديمقراطية. ومـــن الأساسي بالنسبة لمستقبل البلد تصحيح هذه الحالة فورا.

وما حـدث في كابول في الأسابيع الأخيرة وفي المدن الأفغانية الأخرى يقوض على نحو خطير النسيج الاجتماعي للبلد وآفاق مستقبل التنمية الاقتصادية فيه. ومن ثم يضعف قدرة المجتمع الدولي على ضمان تقديم الدعم والموارد المالية التي هو في مسيس الحاجة إليها.

ويتشاطر وفد بلدي تماما المواقف التي أعرب عنها خلال الأيام القليلة الماضية من جانب شخصيات مـــرموقة جدا أعربت عن عميق قلق المجتمع الدولي. وأود أن أذكر ببيانات الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيد أيالا لاسو، ومفوضة الاتحاد الأوروبي للشؤون الانسانية، السيدة إمابو نينو. وإننا ننضم إلى نداءاتهم من أجل التحلي بروح التسامح وتحمل المسؤولية، ونشير إلى تأكيدهم على ضرورة استعادة أسس التعايش السلمي وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية.

ويحدونا وطيد الأمل أن ترسل جلسة المجلس اليوم رسالة واضحة مفادها أن استخدام القوة غير مقبول لتسوية المنازعات بين الدول أو داخلها وأن ممارسة العنف ضد الشعب وانتهاكات حقوق الانسان لا يمكن التسامح بشأنها في أوساط المجتمع الدولي وهو يقترب من عتبة العام ٢٠٠٠.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): قبل ستة أشهر فقط، وفي نيسان/أبريل عقد مجلس الأمن جلسة رسمية شارك فيها العديد من الوفود في مناقشة توجيهية تتعلق بالأزمة الخطيرة في أفغانستان.

وفي ذلك الوقت أعرب المجتمع الدولي عن قلقه الشديد ازاء استمرار الصراع الأفغاني وأبدى رغبة فعلية بإعطاء حافز جديد للمفاوضات ومساعدة الفصائل على التغلب على خلافاتها الداخلية لكي تتمكن من استئناف تقدمها باتجاه إعادة الإعمار في أسرع وقت ممكن.

ورافق ذلك اتخاذ الأمين العام خطوات هامة تستهدف تعزيز وترشيد الوجود السياسي للأمم التحدة في أفغانستان. وقام الرئيس الجديد للبعثة الخاصة لأفغانستان، السيد نوبرت هول، الذي يود وفد بلدي أن يعرب له عن تقديره ويؤكد مجددا دعمه الكامل له، ببذل جهود هائلة في الشهور الأخيرة للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية ونقل تفاوضي للسلطة في كابول من خلال إنشاء مجلس للدولة عريض القاعدة وممثل تمثيلا تاما.

ويعتقد وفد بلدي اعتقادا قويا أن الأطراف المعنية لا يمكنها أن تتجاهل إلى ما لا نهاية نداء المجتمع الدولي بوقف النزاع المسلح، ووضع خلافاتها جانبا والانخراط في عملية تفاوضية سياسية واسعة.

ويعتقد وفد بلدي أن التدابير التي اعتمدتها الجمعية العامة في شباط/فبراير من هذا العام ستؤدي إلى البدء الفوري بالمصالحة الوطنية وانبعاث أفغانستان. وأن إنشاء حكومة انتقالية ذات قاعدة عريضة مقبولة لجميع الأفغان خطوة أولى ضرورية لإنشاء أسس للسلام وإعادة الإعمار الوطني.

وإن الأحداث المتغيرة التي جرت في الأسابيع القليلة الماضية ينبغي أن تشجعنا على اتخاذ التدابير اللازمة للتوصل إلى المراحل الأولى من المصالحة والاتفاق بين جميع الفصائل الأفغانية. ويجب على زعماء الفصائل أن يدركوا بأن الانتصار بقوة السلاح سراب ولا يقود إلا إلى استمرار معاناة جميع السكان، الذين سبق وأن أنهكتهم الحرب، ويرغبون حقا في المصالحة والسلام.

وبالاضافة إلى النداء الموجه لزعماء الفصائل لكي يؤيدوا المفاوضات السياسية وينبذوا النزاع المسلح، يجب علينا كذلك أن نحث على وضع حد للتدخل الأجنبي في الصراع الأفغاني دون إبطاء. ولقد عانى شعب أفغانستان من خسائر هائلة بسبب تلك الظاهرة. فالاحترام التام لسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الاقليمية، وحق الشعب في تقرير مصيره، لا يمكن أن تظل مجرد عبارات طنانة. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المجاورة والدول الأخرى في المنطقة، أن تسهم في كفالة احترام هذا المبدأ، الذي يتجسد في ميثاق الأمم المتحدة.

وإن الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتدفق الأسلحة إلى أطراف الصراع، مهما كانت الدوافع، يوفر الدعم لأولئك الذين ينادون بالحل العسكري للصراع على حساب الاتفاقات التفاوضية. ونعتقد أن الوقت قد حان لإنهاء هذا الاتجار، وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع على القيام بعملية نزع سلاح جميع الفصائل، مستخدمة التجربة الايجابية المكتسبة في مناطق أخرى في هذا الصدد.

وأن النظر في فرض حظر على الأسلحة، وهو مبادرة سبق أن طرحت في مجلس الأمن، احتمال يعتقد وفد بلدي أنه يستحق دراسة وافية، وسنؤيده. ويرتبط بمشكلة الأسلحة البلاء الخطير المتمثل في الاتجار بالمخدرات، ونعتقد أنه يجب معالجته بحزم أيضا، إذ أنه يمثل تهديدا واضحا لأي جهد يرمي إلى تحقيق إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي.

وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه ومساعدته السخية لمرحلة إعادة الإعمار، التي نأمل أن تبدأ قريبا. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الشعب الأفغاني نفسه هو الذي يجب عليه أن يفعل

كل ما بمستطاعه لتضميد جراح الحرب وإنشاء مؤسساته من جديد، وبناء النسيج الاجتماعي وإعادة إنشاء الدولة التي تمزقت إربا من جراء سنوات الحرب والمعاناة الطويلة.

وهناك جانب آخر للصراع يثير قلقا بالغا لدى وفد بلدي وهو انتهاكات القانون الانساني الدولي التي ارتكبت مؤخرا. فلا يمكن لأي فصيل أفغاني، تحت ذريعة احترام التقاليد الثقافية أو الدينية، أن يدوس على حقوق الانسان للسكان أو يحد من حرياتهم الأساسية.

ولذا فإننا نطالب بالغاء التدابير المتشددة التي اتخذها ضد الشعب زعماء حركة طالبان والتي كتبت عنها الصحف بإسهاب هذا الاسبوع. وهذه التدابير تمييزية بصورة خاصة ضد النساء، وهي لا تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الانساني الدولي فحسب وإنما أيضا تخلق مصاعب أشد للعائلات الأفغانية، وتعمل أيضا على إبطاء عملية الانتعاش الاقتصادي ذات الأهمية الحيوية اليوم.

وأخيرا، نود أن نعرب عن سرورنا لرؤية بلدان آسيا الوسطى المجاورة تشارك في مناقشة اليوم. ونعتقد أن لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به في شكل التعاون الاقليمي المطلوب للمساعدة على استعادة السلام والاستقرار في أفغانستان.

ولا يسعنا أن ندع الخوف وانعدام الأمن والمأساة تستمر في تهديد استقرار هذه المنطقة الاستراتيجية، التي تستحق مستقبلا أفضل مع نهاية هذا القرن وإطلالة الألفية الجديدة.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن التغيرات التي طرأت مؤخرا على الحالة السياسية والعسكرية في أفغانستان أثارت قلقا واسعا في أوساط المجتمع الدولي وبخاصة بين البلدان المجاورة لأفغانستان، التي تخشى من أن يؤدي تصاعد النزاع الداخلي في أفغانستان إلى تعريض أمن حدودها للخطر. والرسائل المعروضة علينا من الاتحاد الروسي وجمهورية كازاخستان، وكذلك البيانات العديدة التي استمعنا إليها، تعبر عن هذا القلق.

وإننا نفهم هذه الشواغل ودواعي القلق. والصين كجار محب لأفغانستان، تشعر أيضا بالقلق بسبب التغيرات والتطورات في الحالة الأفغانية. ويحدونا خالص الأمل أن تفضي المناقشة المفتوحة في المجلس اليوم إلى تسوية سلمية للصراع في أفغانستان.

ويرى وفد الصين أن مفتاح تحقيق هذا الهدف يتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية الحقة بيد أنها تتوقف بصورة رئيسية على الأطراف في أفغانستان إذ يمكن القول إن في أيديها مفتاح المصالحة الوطنية. ولهذا نأمل أن تحسم الأطراف قريبا خلافاتها السياسية والدينية والعرقية وأن تكف فورا عن الصراعات المسلحة تحقيقا للمصلحة العامة للبلد والأمة، وأن تنشئ حكومة عريضة القاعدة ومستقرة تحظى بقبول جميع الأطراف، عن طريق مفاوضات سلمية تحت رعاية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإنني لعلى ثقة بأن الشعب الأفغاني قادر تماما على حسم مشاكله.

وإننا نقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للنهوض بتسوية سياسية للصراع الأفغاني. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف القيام بدور بنّاء تحقيقا لهذا الغرض. إن الويلات والتمزقات التي سببتها الحرب المطولة في أفغانستان أنزلت بالشعب الأفغاني معاناة هائلة. كما أنها ضارة بالسلم والاستقرار في البلدان المجاورة وفي المنطقة عموما. ولن يمكن للشعب الأفغاني أن يعيد بناء وطنه وأن يعيش ويعمل في كنف السلام وهدوء البال، إلا عندما تحقق المصالحة الوطنية الحقة والاستقرار الحقيقي في أفغانستان. ويحدونا وطيد الأمل في أن يستتب السلم والاستقرار مبكرا في أفغانستان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): ما زال هناك عدد من المتكلمين. لكن نظرا إلى تأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلّق الجلسة الآن.

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٢٠.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن مناقشة مجلس الأمن للحالة في أفغانستان جيدة التوقيت للغاية، حيث نشهد تصاعد أعمال العنف في ذلك البلد، إذ يستعر أوار الحرب فيها أكثر

من أي وقت مضى. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى شاهدا صامتا على تدهور الحالة، كما لا يمكن أن يكون غير مدرك للعواقب الوخيمة المترتبة على الصراع في أفغانستان. ونظـرة عاجلة على خريطة العالم تكفي لإثبات ذلك. ونود أن نعرب عن امتناننا لممثلي الاتحاد الروسـي والدول الأربـع الأعضـاء في رابطة الدول المستقلة لطلبهم عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع.

ووفـد غينيا - بيساو يعـرب عن قلقه العميق إزاء نطاق واحتدام القتال، الذي أودى بحياة عدد كبير مـن الضحايا المدنيين، وأدى الى موجة جديدة من اللاجئين والمشردين. كما نشعر بالفزع لانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، لا سيما حقوق النساء والفتيات، اللواتي يواجهن كل أنواع العقبات التي تمنعهن من تحقيق إمكانياتهن بالكامل.

إننـا نلاحظ ونشجب حقيقة أن عواقب الحرب في أفغانستان تضر، بصورة متزايدة، بالدول المجاورة، مهددة بصورة مباشرة مصالحها الوطنية وأمنها الوطني. ومن الواضح أن للصراع في أفغانستان أثرا مزعزعا للاستقرار في المنطقة بأسرها.

ويود وفد غينيا - بيساو أن يعيد تأكيد التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

ونحـث جميـع الأطـراف علـى وقف الأعمال العدائية وإنهاء القتال. وندعوها الى التعاون مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة لأفغانستان، التي نحيي الجهود الدؤوبة التي تبذلها سعيا للتوصل الى تسوية سياسية شاملة للصراع الذي يمزق البلاد ويتسبب في معاناة شـديدة للشعب الأفغاني. إن الصراع في أفغانستان لا يمكـن حله بالحرب. وبكل تأكيد ينبغي تشجيع المصالحـة الوطنية من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف المعنيـة، بـدون أي تدخل خارجي. ومن الضروري إعلان وقف فوري لإطلاق النار وخلق ظروف تؤدي الى تشكيل حكومة وحـدة وطنية تضم جميع عناصر الشعب الأفغاني. ومن المهم أيضا وقف تدفق الأسلحة من المصدر.

إننا ندعو أطراف الصراع الى الوفاء بواجباتها واحترام التزاماتها المتعلقة بأمن موظفي الأمم المتحدة والهيئات ذات الصلة، ولا سيما موظفو المنظمات الإنسانية التي تحاول سد احتياجات الشعب الأفغاني الملحة العديدة، وهو شعب عانى سنوات طويلة من عـذاب الحـرب التـي غـُذيت بتناحـر لا نهاية له.

والمساعدة الإنسانية التي تقدمها منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، في ظل ظروف أمنية بالغة الخطورة، لتخفيف معاناة هذا الشعب، تستحق امتناننا العميق. ولكن، يتعين علينا أن نشير الى أن فعالية المساعدة الإنسانية لا تزال تتعرض للإعاقة نتيجة لعدم التوصل الى تسوية سياسية للصراع، كما أنها تتوقف على تلك التسوية.

إن الحالة في أفغانستان تتطلب اتخاذ إجراء سريع ومتضافر من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن يكون مجلس الأمن في وضع يمكنه من التصرف على هذا النحو، آخذا في الحسبان جميع جوانب المسألة الأفغانية وآراء جميع الأطراف المعنية.

ونأمل في أن تسهم مناقشة اليوم في التفهم الصحيح للأخطار التي ينطوي عليها الموقف، مع إيلاء اعتبار أفضل للعواقب الوخيمة لهذا الصراع على الشعب الأفغاني، وكذلك على بلدان المنطقة، وعلى السلم والأمن الدوليين.

السيد ماتوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه هي المرة الثانية هذا العام التي تتاح فيها الفرصة لأعضاء مجلس الأمن لمناقشة الحالة في أفغانستان والاستماع لآراء البلدان الأخرى المعنية بهذه الرسالة البالغة الصعوبة.

وقبل ستة أشهر، أعاد المشاركون في المناقشة المفتوحة بشأن أفغانستان في مجلس الأمن تأكيد التزامهم بتسوية تفاوضية للأزمة الأفغانية. وأكد الكثيرون منهم أهمية تنفيذ المبادئ المعلنة في قرار الجمعية العامة ٨٨/٥٠ باء. وأعادوا التأكيد بشكل خاص على دعمهم للجهود الجارية التي تبذلها الأمم المتحدة لإنشاء مجلس رسمي يمثل جميع الفئات ويقوم على قاعدة عريضة بوصفه أنسب آلية لتحقيق مصالحة وطنية في أفغانستان. واتفقوا على أن المهام التي تكلف بها هذه الهيئة يجب أن تشمل، ضمن أمور أخرى، التفاوض على وقف فوري ودائم لإطلاق النار والإشراف عليه، وإنشاء قوة أمن وطنية ومراقبتها بغية إحلال الأمن في جميع أنحاء البلد عن طريق تدابير شتى، وتشكيل حكومة انتقالية مقبولة. ومن الواضح أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي أن تتحلى الأطراف الأفغانية المتحاربة بالإرادة السياسية لإحلال السلام.

وللأسف، فإنه طوال الأشهر الستة الماضية لم تنبذ الفصائل المتحاربة في أفغانستان فكرة الحل العسكري للصراع. وعلى العكس من ذلك، ليست هناك نهاية لنزاعها المسلح الذي طال أمده، ولا تقدم نحو تسوية سلمية شاملة. ولقد أخذت الحالة تتدهور باستمرار؛ كما تذوي تدريجيا فرص الاستقرار.

ويؤدي عدم تطبيع الحالة في أفغانستان إلى إثارة التوترات التي تستمر فيما حولها. وقد أثارت الأحداث التي تكشفت أثناء الأسابيع القليلة الماضية في أفغانستان بالغ القلق لدى المجتمع الدولي. والمواجهة العسكرية لا تجدي فتيلا، مثلما يثبت بوضوح احتدامها مؤخرا.

ولا بد لكل الفصائل المتحاربة وجميع القوى السياسية في أفغانستان أن تفهم أنه من المستحيل أن يحكم البلد دون البدء في حوار سياسي جاد يستهدف المصالحة الوطنية. وتمسك الأطراف المستمر بالخيارات العسكرية لن يفضي إلا إلى استمرار المحنة الحالية، وسيهدد في نهاية المطاف سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية ووحدتها، بكل ما يترتب على ذلك من عواقب للمنطقة برمتها.

والتطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان استرعت مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي إلى العواقب الوخيمة الأخرى للصراع، ألا وهي الحالة الإنسانية للسكان ومشكلة حقوق الإنسان. ووفقا لمنظمات المعونة الدولية، أدى الاستيلاء على كابول إلى خروج عدد يبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ من المقيمين فيها وهروبهم إلى المناطق الشمالية في البلد وإلى باكستان المجاورة. ونرى أنه لا يمكن التقليل من أهمية الآثار السلبية لهذه الظواهر على مستقبل أفغانستان. ويجدر بنا أن نلاحظ أيضا أن الاحداث من هذا النوع تشكل في حد ذاتها عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في الحالة العامة في أفغانستان.

ويصدق القول نفسه على أمور أخرى مثل التدهور الدرامي في المركز الاجتماعي والاقتصادي

للمرأة في أفغانستان، مما يشكل انتهاكا لأحكام المعاهدات الدولية ذات الصلة. وندعو الأطراف المعنية في أفغانستان إلى احترام حقوق شعبها الإنسانية. ونناشدها أيضا التحلي بالتسامح والاعتدال في ممارسة السيطرة بكل أبعادها على المناطق المختلفة من أراضي أفغانستان.

ووفد بولندا يساوره بالغ القلق إزاء التطورات التي حدثت مؤخرا في أفغانستان وإمكانية استمرار الأعمال القتالية العسكرية. وفي هذه المرحلة الحرجة، نود أن نؤكد من جديد موقفنا المعروف جيدا إزاء سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، وكذلك حق الشعب الأفغاني في أن يقرر مصيره بنفسه. ولهذا، ندعو مرة أخرى جميع الدول التي يمكنها المساعدة أن تقدمها إلى شعب أفغانستان في سعيه لتحقيق مستقبل سلمي في بلده. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد الأهمية الحاسمة لضبط النفس: إذ ينبغي على جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بضبط النفس إزاء إمداد الأطراف بالأسلحة والأعتدة الحربية الأخرى.

وما زال وفد بولندا يعتقد، مثلما كان قبل ستة أشهر، أن الأساس الحقيقي للتسوية السلمية للصراع لا يمكن أن توفره إلا المصالحة الوطنية الحقيقية واحترام مصالح كل الجماعات العرقية والدينية في أفغانستان، وكذلك التقاليد العريقة للدولة الأفغانية. ويجب على الأطراف المتحاربة في أفغانستان أن تقبل حقيقة أن بلدها تراث مشترك لجميع الأفغان وأن تنمية أفغانستان وتعميرها لن يتعززا إلا من خلال اشتراك كل الجماعات العرقية والثقافية في شؤون البلد.

ولا يزال وفد بلدي يرى أن للأمم المتحدة دورا هاما تضطلع به في تحقيق وقف الحرب الأهلية في أفغانستان والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع الأفغاني. ونحن نؤيد الجهود الدبلوماسية للسيد نوربرت هول، رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، للوساطة بين الأطراف المتحاربة وإحضارها إلى طاولة المفاوضات. ونظرا لخطورة الحالة، فإننا نعلن استعدادنا للنظر في السبل التي يمكن لمجلس الأمن أن يستجيب بها للتحديات التي تفرضها الحالة الراهنة في أفغانستان.

هذه هي ملاحظات وفد بلدي، بالإضافة إلى البيان الذي سوف تدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي، والذي تدلي به باسم بولندا أيضا.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السادة أعضاء المجلس، وغيرهم ممن يشاطروننا قلقنا بشأن الحالة في أفغانستان: فلقد تغيرت الحالة السياسية والعسكرية في أفغانستان تغيرا جذريا بسبب أحداث الأسابيع القليلة الماضية. والمستقبل العاجل يتسم بعدم اليقين. ولا يزال القتال ناشبا، ومن الممكن أن تقتحم كابول نفسها مرة أخرى. وستكون النتيجة المزيد من الضحايا واللاجئين بالإضافة إلى المزيد من عدم اليقين.

وموقف الولايات المتحدة إزاء هذه الاضطرابات لم يتغير. ونحن ندعو كل الأطراف إلى أن توقف القتال وأن تبدأ المفاوضات التي تستهدف تحقيق تسوية سياسية. ولا يمكن أن يكون هناك حل عسكري دائم لهذا الصراع. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في أفغانستان ما لم تشكل حكومة عريضة القاعدة تمثل وتحترم حقوق كل سكان أفغانستان على تنوعهم.

وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن تأييدنا المستمر لجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة برئاسة السيد نوربرت هول وفريقه من المستشارين السياسيين. وإلى الآن، لم تتعاون الأطراف تعاونا ايجابيا أو كاملا مع البعثة الخاصة في السعي لإحلال السلم. ومع ذلك، لا تزال البعثة مستعدة، بل مصممة على مساعدة الأطراف الأفغانية. والبعثة على اتصال بكل المجموعات، وهي في وضع فريد يمكنها من أن تقوم بدور الوسيط المحايد فيما بين تلك المجموعات.

والولايات المتحدة تكرر الإعراب عن قلقها بشأن أخطار التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لأفغانستان، وتحث كل الأطراف الخارجية على الامتناع عن التدخل. ونحث الدول الإقليمية وكل جيران افغانستان على العمل مع الأمم المتحدة لتشجيع الأطراف الأفغانية على التحرك نحو السلام. وقد أوضحت القمة التي عقدت مؤخرا في ألماتي مشاغل الدور المجاورة بشأن الاستقرار الإقليمي، وأكدت الضرورة الملحة للتوصل إلى تسوية سياسية افغانية.

وبوجه خاص، فإن هذه الهيئة والجمعية العامة قد حذرتا مرارا من إمداد المتحاربين بالأسلحة والمؤن. ولا نزال نؤيد فرض حظر على الأسلحة؛ ونعتقد أن تدفق الأسلحة على الأطراف المتحاربة لا يؤدي إلا إلى استمرار القتال، كما أنه يضعف احتمال جلوس الأطراف إلى مائدة المفاوضات.

وتحث حكومة بلدي المجتمع الدولي على مواصلة العمل سويا، مع الأطراف، لإقامة عملية توحد أفغانستان وتؤدي إلى مستقبل يتميز بالاستقرار والانتعاش الاقتصادي وحكم القانون. ومثل هذا المستقبل من شأنه أن يسهم في إشاعة الاستقرار في بقية أنحاء المنطقة، وأن يخفض التدفق غير المشروع للأسلحة والمخدرات، ويسفر عن إغلاق مخيمات التدريب العسكري التي تدعم الأنشطة الإرهابية في المنطقة وما يتعداها.

وحكومة بلدي، في السعي إلى تحقيق هذه النتيجة، لا تؤيد ولا تدعم أي طرف أو مجموعة أو حركة أو فرد في هذا الصراع. فنحن نهتم بالنتائج، لا بالشخصيات. وبالتالي، فقد أبقينا على الاتصالات مع كل المجموعات الرئيسية على مر السنين، وسنواصل فعل ذلك.

وأريد أن أؤكد هنا أن الولايات المتحدة ما زالت تحرص على أن تحترم جميع الأطراف في أفغانستان معايير حقوق الانسان الدولية. وكل عضو في الأمم المتحدة ملزم بالتقيد بأحكام الميثاق التي تؤكد مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وهذا المبدأ يجري تمزيقه اليوم في بعض أنحاء أفغانستان.

فنحن نرى مراسيم تصدر، باسم الاستقرار، من شأنها أساسا أن تحرم المرأة من كل الحقوق، إلا الحق في أن تظل صامتة وقابعة في بيتها، لا تتعلم ولا يراها أحد. وإذا كانت التقارير التي نتلقاها دقيقة، فإن النساء والفتيات يجري حرمانهن من فرص العمل والذهاب إلى المدرسة والمشاركة بحرية في الحياة اليومية لمجتمعاتهن. وحتى التجاوزات الطفيفة يمكن أن تؤدي إلى عمليات ضرب مبرح. وهذا النهج تجاه حقوق المرأة لا يمكن تبريره أو الدفاع عنه، لأنه ينتمي إلى العصور الوسطى.

وإذا استمر هذا النهج فسيقضي على فرص التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفغانستان. وسيجعل من الصعب إلى أقصى حد، أو من المستحيل، على المجتمع الدولي أن يدبر المعونة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها. ويجب أن يقابل هذا النهج بمعارضة شديدة من مجلس الأمن والأمم المتحدة وكل الشعوب المتحضرة.

وعلى الرغم من الظروف الصعبة الراهنة، تأمل حكومة بلدي أن تبذل وكالات الإغاثة الدولية كل ما في استطاعتها، اتساقا مع شرط التمسك بمعايير حقوق الانسان الدولية، للإبقاء على تدفق المساعدات الإنسانية والغوثية إلى من هم في أشد الحاجة إليها في أفغانستان. ونحث من يتقلدون السلطة على التعاون مع وكالات المعونة، وعدم عرقلة تدفق المساعدات.

لقد أحدثت سنوات القتال المرير انقسامات عميقة في صفوف الشعب الأفغاني. ونتيجة لذلك، فإن عملية تشكيل حكومة وطنية حقيقية لن تتأتى بسهولة أو تكتمل في الغد القريب. ومع ذلك، ما زال الأمل يراودنا في أن يجيء اليوم الذي تفهم فيه كل الفصائل أن أفغانستان ستكون أقوى وأكثر ازدهارا وأكثر استقلالا وقدرة على البقاء إذا استطاعت الأطراف التي تتقاتل الآن أن توحد صفوفها وتجمع طاقاتها ومواردها وتبدأ في لم أشتات البلد بدلا من الاستمرار في تمزيقه إربا، دون تعقل أو هدف.

وبالتالي، نجدد دعوتنا لزعماء جميع الأطراف أن يكفوا عن السعي وراء نصر عسكري زائف، وأن يوجهوا جهودهم نحو الجائزة الحقيقية ألا وهي التسوية السياسية التي تدوم. ونحثهم على وقف القتال، واستئناف الحوار، واحترام المعايير الدولية لحقوق الانسان، والتصرف وفقا لما يخدم أفضل مصالح كل أفراد الشعب الأفغاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل هندوراس.

تلاحظ هندوراس بقلق عميق تطورات الأحداث في أفغانستان، البلد المنكوب بحرب أهلية لا نهاية لها، حرب ما زالت تستنزف اقتصاده وتقوض أمن شعبه ورفاهه. ويبدو أن آفاق السلام والاستقرار في

أفغانستان بدأت تنحسر مع استمرار حركة طالبان وقوات الحكومة السابقة في اللجوء إلى القوة العسكرية لتحقيق مآربيهما.

ووفد بلدي يذكر الأطراف الأفغانية بأن اللجوء إلى القوة ليس الخيار الناجع في البحث عن حل للصراع الأفغاني. وعلى الأطراف أن تلجأ إلى الوسائل السلمية، بأن تبدأ، أولا وقبل كل شيء، في حوار يمكنها من التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تعيد السلام، وتقودها إلى المصالحة الوطنية.

ونرى أن بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان تلعب دورا أساسيا في النهوض بحل سلمي للصراع. وبالتالي نود أن نحث الأطراف على أن تتعاون مع البعثة الخاصة لتحقيق ذلك الهدف.

ويشعر وفد بلدي بالقلق أيضا لأن الأحداث السياسية الأخيرة قد تزيد من تفاقم حالة حقوق الانسان في أفغانستان ونحن نناشد الأطراف الأفغانية أن تحترم حقوق الانسان الأساسية للسكان المدنيين، وأن تتقيد تقيدا دقيقا بالقانون الانساني الدولي.

وفي ظروف الحرب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي السائدة حاليا في أفغانستان، أصبح الإحساس بانعدام الأمن الذي عم كل أنحاء البلد يزداد حدة بسبب التدفق المستمر للأسلحة والذخائر التي ترسل إلى الفصائل الأفغانية من بلدان أخرى، ونحن نذكر جميع الدول بضرورة الامتثال للقرارات ذات الصلة المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يكرر مناشدته للأطراف الأفغانية بأن تنبذ الصراع المسلح، لصالح السلام والمصالحة الوطنية، وأن تتفق على وقف إطلاق النار، وتبدأ، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في حوار بناء يفضي إلى السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل جمهورية إيران الإسلامية. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد خرازي (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بأن استهل كلمتي بالاعراب لكم عن تهانئنا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشيد بممثل غينيا - بيساو على الطريقة التي أدار بها أعمال المجلس أثناء الشهر الماضي.

نرحب بالمبادرة التي أقدم عليها مجلس الأمن بأن ينظر في الحالة في أفغانستان، وفقا لإعلان ألماتي. إن مشكلة أفغانستان، ومعاناة شعبها وبؤسه بدرجة يعجز عنها الوصف، وعدم الاستقرار الذي جلبته تلك المشكلة للمنطقة، كل هذا لم يحظ باهتمام دولي يذكر في السنوات الخمس الماضية. فالمجتمع الدولي - وبالذات الدول التي تملك درجة أكبر من النفوذ - ظل فترة طويلة يغض النظر عن العنف وسفك الدماء وانهيار نظرية الأمن الجماعي في أفغانستان.

وبعد انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان وقع الشعب الأفغاني، للأسف، فريسة حلقة مفرغة من العنف وتقاتل الأشقاء، مما ضاعف من المحنة الرهيبة التي يمر بها ذلك الشعب، ومن تدمير الهياكل الأساسية في البلد.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها بلدا مجاورا تربطه بأفغانستان سمات مشتركة عديدة تتجاوز مجرد الحدود المشتركة، اعتمدت سياسة ذات شقين تجاه الحالة في أفغانستان منذ البداية. فقد تقدمنا بالمساعدة الانسانية إلى شعب أفغانستان باستضافتنا الملايين من لاجئيها، وبإرسال احتياجات الشعب الأفغاني الأساسية إلى ذلك البلد، وعلى أساس يومي في أكثر الأحيان. وفي الوقت نفسه، لم ندخر جهدا لتشجيع الفصائل المتحاربة في أفغانستان على تسوية خلافاتها بالحوار والوسائل السلمية.

كما أن كبار المسؤولين في حكومة جمهورية إيران الإسلامية قضوا الأسابيع والشهور في شتى مناطق أفغانستان لتسهيل هذا الحوار بين مختلف الفصائل. وكان صراع الأشقاء الدائر بين الفصائل الأفغانية - وكلها مسلمة - مروعا في نظر جمهورية إيران الإسلامية إلى حد أن زعيمنا وجد لزاما عليه أن يتدخل، بغض النظر عن الاتصالات الحكومية، وأن

يناشد جميع القادة الأفغان، باسم الاسلام، أن يضعوا حدا للعنف وإراقة الدماء.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٥ التقى المبعوث الشخصي لرئيس جمهورية إيران الإسلامية بقادة الفصائل الأفغانية وسلمهم رسالة شخصية من آية الله خامنئي تفيد بأنه يعتبر أن الاستمرار في العنف وسفك الدماء وحرب الأشقاء في أفغانستان لا يمكن تبريره استنادا إلى الشريعة الاسلامية، وبالتالي يكون القادة الأفغان ملزمين بموجب الدين الاسلامي بتحريمه.

وعلى الرغم مما حدث في الآونة الأخيرة من تطورات ومن تصعيد للعنف في أفغانستان، تبقى سياستنا الأساسية نحو ذلك البلد كما هي دون تغير. ولا نزال نعتقد أنه لا يمكن إنهاء هذا الصراع المؤسف في أفغانستان من خلال حل عسكري. وينبغي لجميع الأطراف الأفغانية وللذين يشعرون بالقلق إزاء الحالة في أفغانستان أن يدركوا حقيقة أنه لا يمكن استعادة السلام والاستقرار في ذلك البلد عن طريق الحرب. وفي رأينا أنه ليس هناك ما يبرر العنف وسفك الدماء في أفغانستان، وليس بوسع أي فصيلة أو دولة أن تؤيد العنف الدائر باسم الاسلام. ويروق للناس النزوع إلى أن يسموا الاسلام الدين الذي عفى عليه الزمن، وغير القادر على التعامل مع المشكلات الحديثة. لذلك يجب على المسلمين تحاشي أن ينسبوا إلى الإسلام سياسات وممارسات من الواضح أنها ليست غير إسلامية فحسب بل ومنافية للإسلام، وذلك لكي لا يذكوا هذه الشعلة.

إن الطبيعة الانتقالية والمؤقتة للتطورات الجارية في أفغانستان تبين أنه لا يمكن ضمان السلام والأمن في ذلك البلد إلا عن طريق وقف الأعمال العدائية وإقامة حكومة عريضة القاعدة مؤلفة من كل المجموعات الدينية والعرقية وتحظى بتأييد شعب أفغانستان. إن المجتمع الدولي وبلدان المنطقة والبلدان الأخرى ذات النفوذ ينبغي لها أن تؤيد وتيسر إرساء هذين الهدفين الهامين. ويتعين على مجلس الأمن أن يقوم بدوره في هذا الصدد فيتخذ تدابير فعالة لإنشاء الآليات المناسبة للوقف الفوري للأعمال القتالية وتشكيل حكومة عريضة القاعدة. وبالمثل، يتعين على الجمعية العامة، التي أعطت الولاية للبعثة الخاصة في أفغانستان، أن تضاعف جهودها للوفاء بالتزام المنظمة نحو عضو من أعضائها. وغني عن القول إنه لا يمكن إلا لحكومة عريضة القاعدة متحررة من التدخل الأجنبي أن تحمي حقوق جميع الشعب الأفغاني وتضمنها.

إن أفغانستان دولة متحدة ذات سيادة، وينبغي لها أن تظل كذلك. وإن أي فكرة لتقويض وحدة أراضي أفغانستان وسيادتها سيكون لها بالتأكيد أثر مدمر على أمن المنطقة بأسرها. وفي هذا السياق، بينما تشدد جمهورية إيران الاسلامية على حق الشعب الأفغاني في اختيار الطريق الذي يريده لا يمكنها أن تظل غير عابئة بالتطورات التي قد تمس أمنها القومي.

إننا مصممون كما كنا في الماضي، على التعاون والتنسيق مع الدولة المجاورة أفغانستان، والأمم التحدة، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، من أجل إحلال السلام والأمن في أفغانستان وفي منطقتنا. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى التطورات التي حصلت مؤخرا في أفغانستان، ضاعفنا جهودنا لعقد مؤتمر إقليمي في طهران في وقت لاحق من هذا الشهر، يشترك فيه وزراء الخارجية على الصعيد الإقليمي وممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن فكرة قيام الأمم المتحدة بعقد اجتماع للبلدان المهتمة بالأمر لتأكيد انشغال المجتمع الدولي بالحالة في أفغانستان فكرة جذابة وتستحق الاعتبار الجاد.

وبعد زهاء عقدين من الواقع المر، والبؤس والخسائر في الأرواح، حان الوقت لكي يضع المجتمع الدولي جانبا المنافع السياسية والمصالح والمنافسات الوطنية الضيقة لتمكين الشعب الأفغاني من التمتع بحياة يظللها السلام والأمن والهدوء. وخليق بالمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤوليته فيساعد الشعب الأفغاني على تحقيق هذا الحلم البسيط الذي تأخر تحقيقه أكثر من اللازم. وتقف جمهورية إيران الإسلامية على أهبة الاستعداد لتشارك مشاركة نشطة في أي مبادرة أو تدابير ترمي إلى وقف المزيد من العنف وإراقة الدماء وإلى إحلال السلام والأمن في أفغانستان وفي المنطقة بأسرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل إيران على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سليم (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن مسألة أفغانستان قد أدرجت مرة أخرى في جدول أعمال مجلس الأمن. ويرحب وفدي بعقد هذه الجلسة في حينها بوصفها فرصة لتسليط اهتمام المجتمع الدولي على الحالة الخطيرة المتدهورة في أفغانستان. وتربط بلدي بأفغانستان والشعب الأفغاني روابط وثيقة تضرب جذورها بعمق في التاريخ. وبوسعي أن أذهب إلى القول بأن ثمة علاقة خاصة تقوم بين بلدي وأفغانستان.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء المنعطف الأخير الذي أخذته الأحداث في أفغانستان. إن التغيرات المشجعة التي حدثت على الساحة السياسية الأفغانية بعد نضال طويل وشاق من أجل تحرير البلد، تطغى عليها تدريجيا تطورات تزيد من تشاؤمنا. ومن المؤسف أن نلاحظ أن صراع الأشقاء ماض دون هوادة. وقد أثرت عواقب هذه المأساة الانسانية الهائلة على قطاعات واسعة من السكان، ودمرت البلد بأسره، وحطمت آمال وتوقعات ملايين الناس داخل أفغانستان وخارجها على السواء. وأكثر ما يبعث على الاحباط أن الخيار العسكري لا يزال هو أسلوب العمل المفضل لدى الأطراف. ولم تبد هذه الأطراف أي رغبة حقيقية في إجراء حوار جاد، وهو الحوار الذي يظل في رأينا الطريق الوحيد للخروج من المأزق الحالي. والمسألة لا تحتاج إلى نبي ليقول إنه لن يكون هناك منتصر إذا استمرت هذه الحرب الحمقاء، فهي لن تخلف سوى مزيد من الدمار لأفغانستان ومزيد من المعاناة لشعبها. واليوم تعتبر التطورات في أفغانستان مسألة تبعث لدينا بالغ القلق والأسى لأنها تكتسب بسرعة بعدا يمكن، بسبب احتمال تفشي أثره خارج حدود منطقته، أن يهدد السلام والاستقرار في المنطقة برمتها ويؤدي إلى حالة متأزمة ذات أبعاد لا يمكن السيطرة عليها.

ومن الواضح أن الحالة في أفغانستان تتطلب استمرار اهتمام المجتمع الدولي الذي حدد العناصر السياسية الجوهرية لاستعادة السلام إلى أفغانستان وعودة الحياة الطبيعية إليها. وهذه العناصر واردة في قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ المتخذ بتوافق الآراء. وباتخاذنا هذا القرار ألزمنا أنفسنا، نحن الدول الأعضاء، بما يلي:

"(أ) احترام سيادة أفغانستان وسلامتها الإقليمية، والامتناع الصارم عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان واحترام حق الشعب الأفغاني في تقرير مصيره؛

(ب) اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتوطيد السلم في أفغانستان، ووقف تدفق الأسلحة والمعدات المتصلة بإنتاج الأسلحة إلى جميع الأطراف، ووضع حد لهذا الصراع المدمر". (القرار ٥٠/٨٨ باء، الفقرة ٩)

وفي المرحلة الحالية، تشكل هاتان النقطتان حجر الزاوية في مسؤولية المجتمع الدولي تجاه أفغانستان.

كذلك نؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن باسم المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي أعاد فيه مجلس الأمن تأكيد التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

وفي ظل هذه الظروف، إن ما يجب القيام به بأقصى سرعة هو وقف جميع أعمال القتال المسلح فورا ودون شروط. وينبغي أن يكون هذا هو الهدف الرئيسي لجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام في أفغانستان؛ وإلا لن يكون بالإمكان توخي عملية فعالة للمصالحة الوطنية.

لقد حان الوقت لأن يعطي مجلس الأمن دفعة جديدة لجهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان التي يرأسها السيد هول لجمع زعماء المجموعات الأفغانية للتفاوض بشأن تحقيق وقف إطلاق نار فوري دائم وليحلوا خلافاتهم السياسية الداخلية. وهذا يسهل التوصل إلى مصالحة وطنية تؤدي إلى استعادة حكومة تمثيلية تماما وعريضة القاعدة، وأيضا إلى بدء عملية إعادة تأهيل وتعمير هذا البلد، كما أكد في ديباجة قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ باء.

إلا أنه ينبغي التأكيد على أن المسؤولية الأولية عن إنهاء هذه الحرب المدمرة في أفغانستان تقع على الأطراف المتحاربة، كما أن مصير أفغانستان لا يمكن أن يقرره، ولن يقرره، إلا شعب البلد. ولذلك، نناشد مرة أخرى جميع أطراف الصراع الأفغاني، وبخاصة زعماؤها، أن يلقوا أسلحتهم ويتفقوا على عملية مصالحة وطنية مواتية لاستعادة سيادة الدولة الأفغانية.

وفي هذا الصدد، يعلق بلدي أهمية خاصة على استمرار الدور البناء الذي تقوم به منظمة المؤتمر الإسلامي لتحقيق التفاهم المشترك فيما بين الأطراف في أفغانستان، ويرحب بالقرار الذي اتخذه مؤخرا الأمين العام لتلك المنظمة السيد حامد الغابد لإرسال بعثة أخرى تابعة للمنظمة إلى أفغانستان. ونحن نفهم أن جهود منظمة المؤتمر الإسلامي ستبذل - كما بذلت في الماضي - في التعاون والتنسيق الوثيقين مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة، وأنها ستكون مكملة في طابعها لجهود الأمم المتحدة.

وسيواصل بلدي متابعة التطورات في أفغانستان عن كثب، وسيظل مستعدا لبذل كل ما يمكنه القيام به للإسهام في تطبيع الحالة في هذا البلد الشقيق. وكما أعلن بالفعل وزير الخارجية التركي في الجمعية العامة قبل أسبوعين تقريبا، نحن على استعداد لاستضافة اجتماع في تركيا بمشاركة جميع أطراف النزاع الأفغاني تحت رعاية الأمم المتحدة، للمساعدة على تحقيق المصالحة وتسوية قائمة على سلامة أراضي أفغانستان وسيادتها واستقلالها ووحدتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي هو ممثل الهند وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شاه (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي شرفي أن أخاطب مجلس الأمن مرة أخرى هذا الشهر تحت رئاستكم. وإن الظروف غير المستقرة في أفغانستان لها تأثير مباشر وضار على السلم والأمن في المنطقة وتؤثر على بلدي.

وترجع علاقات الهند بأفغانستان إلى تاريخ بعيد. وروابط الصداقة والثقافة والدين تربط بين شعبي الهند وأفغانستان. ولنا مصلحة ثابتة في استقرار أفغانستان. والهند تؤيد تأييدا تاما وحدة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها. ولذلك، أيدنا قرار الجمعية العامة ٥٠/٨٨ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الذي أرسى - في جملة أمور - المبادئ التوجيهية لعملية السلام في أفغانستان. وذلك القرار يقضي أيضا بأن عملية السلام قد تنفذ بمساعدة بعثة الأمم المتحدة الخاصة.

ولقد تابعنا التطورات الأخيرة في أفغانستان بقلق عميق. وقد خلق نشوب القتال المجدد في أيلول/سبتمبر، وهو القتال الذي أدى إلى سقوط كابول، حالة خطيرة جديدة سريعة التقلب. والجولة الحالية من الأعمال العدائية بدأت عند نهاية شهر آب/أغسطس عندما تحركت قوات طالبان ضد قوات الحكومة. وبعد ذلك، تحركت قوات طالبان إلى مقاطعة ننغرهار واستولت على جلال أباد يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وواصلت التقدم نحو سوروبي التي سقطت يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر واستولت على كابول في الساعات الأولى من يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر. ولاحقت قوات القائد مسعود المتقهقرة إلى الشمال بهدف الاستيلاء على وادي بنجشير. وتبين الأنباء الأخيرة أن الأعمال العدائية لم تتوقف وأن قوات طالبان تعاني من نكسات عسكرية شمال كابول.

لقد وقع هجوم قوات طالبان بينما كان رئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة يقوم بمفاوضات نشطة مع أطراف مختلفة في أفغانستان لدراسة طرق جمعها معا حتى يمكن تحقيق السلام. كما أن بعض البلدان الأخرى، سواء في المنطقة أو خارجها، كانت منخرطة أيضا في دبلوماسية نشطة فيما يتعلق بأفغانستان. وقد ترتب على هجوم قوات طالبان إصدار البيان الرئاسي لمجلس الأمن يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وهو البيان الذي أكد مجددا تأييد جهود الأمم المتحدة لإحلال السلام في أفغانستان، ودعا جميع الدول إلى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وداخل أفغانستان نفسها، فإن حكومة الرئيس رباني، التي تعترف الهند بها، أبدت اهتماما نشطا مخلصا بإقامة حوار فيما بين الطوائف في أفغانستان، ووفقا لذلك الحوار وسعت الحكومة نفسها بضم غلب الدين حكمت يار.

وطوال هذه الفترة ظلت بعض المجموعات عنيدة ورفضت الاشتراك في أية مفاوضات أو مناقشات مع مجموعات أخرى. والسلام لا يمكن أن يعود إلى أفغانستان إلا إذا قبلت جميع المجموعات الرأي في أنها لا يمكنها تحقيق أهدافها عن طريق العنف. لا بد من تطوير نظام جديد. وهذا يمكن تحقيقه بواسطة الأطراف الأفغانية إذا التزمت جميعا بوحدة أفغانستان واستقلالها وسلامة أراضيها. والهند - من جانبها - لا تزال ملتزمة تماما بهذه الحقيقة.

ولقد عانت أفغانستان من التدخل الأجنبي. وهناك شاهد قوي على أن بعض الأطراف الأفغانية التي شاركت في أنشطة عنف دعمتها قوى أجنبية ودربتها وساعدتها بنشاط. ولا يمكن للسلام والاستقرار أن يعودا إلى أفغانستان إلا عن طريق وقف التدخل الأجنبي.

إن التوجهات الأيديولوجية لأعضاء حركة طالبان تثير القلق. وتجاهلهم الغاشم لحقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة، أثار شكوكا في جميع أنحاء العالم. وأدى هذا أيضا إلى إصدار الأمين العام للأمم المتحدة لبيان يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بشأن مركز النساء والبنات في أفغانستان. والاغتيال الوحشي لنجيب الله وأخيه يتناقض تماما مع جميع قواعد السلوك المتحضر وقد استوجب الإدانة. والهند تتشاطر الإحساس بالغضب الواسع الانتشار نتيجة لهذا العمل. إن روح أفغانستان التقليدية يجب الحفاظ عليها. وأية سلطة أو مجموعة تسعى إلى تقويض هذه الروح لا تناقض تاريخ أفغانستان فحسب ولكن مصيرها الفشل أيضا.

ويجب على الشعب الأفغاني أن يجد بنفسه حلا لهذه الحالة. والهند تؤيد تأييدا تاما جهود الأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان، وترغب في المشاركة في هذه الجهود. لقد كانت للهند برامج نشطة للمساعدة الاقتصادية والفنية في أفغانستان، وحتى خلال الظروف غير المستقرة، واصلنا تقديم مساعدتنا الإنسانية. وكجزء من هذه المساعدة، نظمت الهند برنامجا لتهيئة الأطراف الصناعية في أفغانستان في الفترة الواقعة بين ١٩ آب/أغسطس و ٢٣ أيلول/سبتمبر. وقد استفاد أكثر من ١٠٠ ١ أفغاني من هذا البرنامج بتلقي أرجل صناعية.

ومما يحزننا حزنا عميقا العنف وما يترتب عليه من فقد للأرواح ومن معاناة. ونحن ندعو لإجراء مفاوضات سلمية بين الأطراف الأفغانية لتسوية المسائل الهامة المتنازع عليها فيما بينها. ونريد أن نؤكد مرة أخرى أن وقف التدخل الأجنبي ضروري لحل الصراع. ولذلك، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا تأييد الهند لجهود الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان لإحلال السلام في أفغانستان. والهند مستعدة للاضطلاع بدورها الكامل في هذا الجهد وفي سائر الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام في أفغانستان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا الأمل الذي أعربت عنه في المجلس يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وأنا أتكلم عن الحالة في أفغانستان. ونحن على ثقة بأن نتيجة هذه المناقشة ستساعد المجلس والأمين العام على التركيز على ما يجب القيام به بسرعة في أفغانستان لاستعادة السلم والاستقرار والنهوض بالتنمية في ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي سعادة السيد أنجين أ. أنساي، المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والذي وجه المجلس الدعوة اليه بمقتضى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت. والآن أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أنساي (منظمة المؤتمر الاسلامي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): باسم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الاسلامي أشكركم سيدي لدعوتي لمخاطبة المجلس بشأن الحالة في أفغانستان.

وأود بداية أن أغتنم هذه الفرصة للتقدم اليكم بأحر التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وكلي ثقة أن مهارتكم المهنية وخبراتكم الثرية في الساحة الدولية ستفيدكم كثيرا في تصريف وتوجيه أعمال المجلس المعقدة في هذا الوقت العصيب. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الى سلفكم

السيد كابرال، الممثل الدائم لغينيا - بيساو، على توجيه أعمال المجلس بمقدرة خلال شهر أيلول/سبتمبر.

في هذه الجلسة تنضم منظمة المؤتمر الاسلامي مرة أخرى الى الأمم المتحدة، كما دأبت على ذلك على المستوى الميداني، في الإعراب عن قلقها الشديد للتحول المؤسف في الصراع الأفغاني في الأسابيع القليلة الماضية، وخاصة في الأيام القليلة الأخيرة مما أضاف الى الخسائر الهائلة في الأرواح التي تكبدتها الأمة منذ استقلالها إصابات فادحة وتدمير هائل للممتلكات. فعلى مر سنين الحرب الأهلية ركزت منظمتي بلا تحفظ على مساعي التشجيع على وقف الأعمال العدائية في أفغانستان حتى يتاح المناخ الملائم لعملية سلمية جديرة بالثقة تفضي الى تشكيل حكومة نيابية عريضة القاعدة.

وفي اتصالاتنا مع مختلف القادة الأفغان، وخاصة خلال بعثات المنظمة الى ذلك البلد، ومنها بعثتان بقيادتي في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥، دأبنا على السعي لأن نبين لهم عقم اللجوء الى استعمال القوة ومحاولة فرض الحل العسكري بدلا من التفاوض، توصلا الى تسوية مشتركة مجدية لمحنتهم الحالية. وحاولنا مساعدتهم للتوصل من خلال دروس التاريخ الى أن نتائج الكفاح البطولي من أجل التحرر من الغزاة الأجانب تختلف كثيرا في العادة عن نتائج انتزاع مقاليد الحكم من شعبهم وفي أرضهم بوسائل غير قانونية وغير سلمية. فالحل الاجباري من الداخل بغير التزام مخلص من الجميع لا يمكن أن يدوم، وفي أكثر الأحيان يرتد الى نحر صاحبه.

وإذا كنا جميعا ندعو كما يجب الى الحياد والى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، فإننا لا نستطيع أن نتناسى أن آثار الفوضى وعدم الاستقرار في البلد يحس بها أيضا من هم خارج حدوده. فلنسلم حينئذ بأن ما يحدث داخل أفغانستان لا يمكن إلا أن يصيب جيرانها وبأن عودة السلام والسكينة الى أفغانستان تجلب الراحة من الناحيتين السياسية والاقتصادية لحكومات وشعوب البلدان الأخرى الذين كانوا أيضا من الضحايا بدرجات متفاوتة؛ أولا للاحتلال الأجنبي ثم الآن للحرب الأهلية في أفغانستان.

وللتشجيع على عدم استمرار الأوضاع غير المستقرة ولمنع زيادة تصاعد الصراعات الداخلية المسلحة نرى أن الواجب على جميع الدول أن تقوم بدور بناء بأن تمنع بيع أو توريد الأسلحة لأي من الفصائل في أفغانستان في هذا الوقت. كما أن دورها في منع إيواء وتدريب الارهابيين وفي القضاء على عمليات تهريب المخدرات الكاسحة سيكون حاسما لاحتواء المشكلة الراهنة في أفغانستان.

ونحن في منظمة المؤتمر الاسلامي نكمل دور الأمم المتحدة في جهودنا الجماعية للمساعدة على تنويع القيادة الأفغانية الى الحد الممكن إنسانيا وفي نطاق وسائلنا المحدودة من أجل إعادة السلام والسكينة الى البلد والقيام بجملة أمور منها استعادة حقوق الإنسان الثمينة، ومن بينها حقوق النساء والأطفال التي ديست في خضم الفوضى. ولتحقيق هذه الغاية أرسلت منظمتنا الى أفغانستان عدد من البعثات رفيعة المستوى. وفي هذه البعثات أدت المناقشات التي دارت مع مختلف القادة الأفغان الى الاقتراح والمتابعة النشطة لفكرة أن يعقد اجتماع لممثلي جميع الفصائل الأفغانية من داخل وخارج أفغانستان، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ذات الصلة، وذلك بغية استكشاف وإعداد إطار مقبول من الجميع للتصدي لقضايا البلد السياسية والأمنية، بما في ذلك النقل السلمي للسلطات.

وإذا كنا ندعو مجددا الى عقد هذا الاجتماع الموسع للقادة الأفغان فإننا نرى وخصوصا في ضوء التطورات الأخيرة، أنه قد يكون من المفيد كتحرك تمهيدي وتكميلي أن يدعى الى عقد اجتماع غير رسمي لممثلي الحكومات المعنية التي يسمح لها وضعها بمساعدة القادة الأفغان في عملية المصالحة وفي إصلاح البلد وشؤون شعبه في نهاية المطاف. ومنظمتنا على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة في سبيل عقد هذا الاجتماع غير الرسمي لممثلي الدول الأخرى المعنية ويتبعه اجتماع لقادة الفصائل الأفغانية المختلفة في أي مكان ملائم للمشاركين، سعيا وراء الأهداف التي أشرت اليها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأبلغ المجلس بأن هناك بعثة للمنظمة رفيعة المستوى على وشك أن تزور أفغانستان تكملة لجهود الأمم المتحدة الجارية

الآن والرامية الى المصالحة. وسوف أنضم الى تلك البعثة.

وختاما أود التأكيد على النداءات العديدة التي أطلقها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، السيد حامد الغابد والتي أعلن آخرها هنا في نيويورك قبل أيام قليلة، بأن توقف جميع الدول والفصائل الأعمال العدائية فورا في أفغانستان وأن تمنع بيع وتوريد الأسلحة لجميع الفصائل في أفغانستان، وبأن تتخذ فورا تدابير لبناء الثقة بما في ذلك عقد اجتماع غير رسمي للبلدان المعنية للمساعدة في العملية السلمية. ويتبع هذا عقد اجتماع لممثلي الأطراف والشخصيات الأفغانية المختلفة والقطاعات الهامة في المجتمع الأفغاني لوضع برنامج متفق عليه لتعزيز التسوية السلمية للمشكلة الأفغانية.

وأود أن أطمئن المجلس بأن منظمتنا باقية على التزامها الكامل بأداء دور بناء يكمل دور الأمم المتحدة في تيسير مهمة ممثل الأمم المتحدة، السيد هول، وعملية السلام في أفغانستان برمتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر المراقب الدائم لمنظمة المؤتمر الاسلامي على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

والمتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة المؤسفة السائدة في أفغانستان وما يترتب عليها من محنة للشعب الأفغاني لابد أن تسبب القلق والشعور بالخطر في صفوف المجتمع الدولي. ولقد كنا نتابع عن كثب الأحداث الأخيرة في أعقاب استيلاء حركة طالبان على كابول والهجمات المضادة من فصائل رباني على شمال العاصمة. وتشاطر حكومة اليابان وشعبها ما أعرب عنه المتكلمون قبلي من مشاعر القلق العميق إزاء استمرار القتال والمعاناة الهائلة التي سببها للشعب الأفغاني.

وتدرك اليابان إدراكا عميقا أن استمرار الأعمال العدائية بين مختلف الفصائل الأفغانية يهدد السلامة الإقليمية لأفغانستان ووحدتها، ويشكل تهديدا للبلدان المجاورة ولاستقرار المنطقة. وتعوق الحالة كذلك على نحو خطير الجهود المبذولة للتصدي لمشاكل المخدرات والإرهاب الدولي. وفي هذه الحالة، من الأهمية بمكان أن نكون واضحين تجاه المبادئ الأساسية التي ينبغي أن نؤيدها من أجل مصلحتنا المشتركة في إحلال السلام والنظام في ذلك البلد الممزق بالصراع. فأولا، ينبغي عدم السماح بانتهاك مبدأ السلامة الإقليمية لأفغانستان ووحدتها. وثانيا، لا يمكن التسامح بالتدخل الأجنبي الذي بإمكانه أن يجعل من الصراع في أفغانستان أكثر تعقيدا وصعوبة. وثالثا، ينبغي ألا يحاول أي بلد توسيع نفوذه عن طريق تزويد مختلف الفصائل بالأسلحة والمال؛ وتلك البلدان، بدلا من ذلك، مدعوة دعوة حميمة إلى استعمال نفوذها مع الفصائل الأفغانية لمساعدة الأمم المتحدة على تيسير تحقيق تسوية سلمية دائمة.

وماذا بوسعنا نحن في المجتمع الدولي أن نفعله في هذه الحالة الصعبة من أجل المساعدة في التخفيف من معاناة شعب أفغانستان ومن أجل تحقيق وقف للأعمال العدائية الأمر الذي يفضي إلى سلام أكثر إدامة؟ إن اليابان تعتقد أن هناك دورا يمكن للأمم المتحدة بل وينبغي لها أن تضطلع به، حتى في هذه الحالة العسيرة. فبادئ ذي بدء، يتعين إعادة تقييم وتعزيز دور الوسيط الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال إطار مكثف من التعاون بين البلدان في المنطقة وبلدان مهتمة أخرى.

وينبغي كذلك حث الأطراف الأفغانية على العمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة بقيادة السيد نوربرث هول في جهود الوساطة التي تبذلها. وتواصل اليابان تأييد تلك الجهود. وأوفدت مؤخرا موظفا للشؤون السياسية للمشاركة في البعثة الخاصة. وعلى أساس هذا التعاون من جانب جميع الأطراف الأفغانية، يمكن تصور قيام الأمم المتحدة باتخاذ مبادرة تتصف بمزيد من النشاط بوصفها خطوة بناءة نحو تحقيق المصالحة الوطنية، يكون هدفها النهائي تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان.

وفي حين يتعين النظر في التفاصيل بدقة، تؤيد اليابان من حيث المبدأ فكرة عقد اجتماع دولي تحت رعاية الأمم المتحدة يضم البلدان المعنية لتبادل الآراء بشأن كيفية مساعدة الأطراف الأفغانية على تحقيق تسوية سلمية. وتجري اليابان اتصالات وثيقة

وغير منحازة مع مختلف الأطراف الأفغانية، وتميل إلى الاعتقاد بأن الأطراف الأفغانية، بالإعداد المناسب والواضح، قد تقتنع بالإصغاء إلى دعوة المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سياسية. ويمكن لليابان، في الواقع، أن تنظر في استضافة اجتماع يعقد بينها اذا كان من شأن هذا العرض أن يساعد في المجيء بالأطراف إلى طاولة المفاوضات.

ومن الأهمية بمكان كذلك النظر، بموازاة هذا النهج، في إمكانية تنظيم محفل يجري فيه درس إمكانيات تقديم يد العون والمساعدة إلى الأطراف الأفغانية من أجل الإعمار وإعادة التأهيل في فترة ما بعد الصراع، وذلك عندما تظهر الأطراف الأفغانية الإرادة السياسية لتحقيق التسوية. واليابان على استعداد لتقديم الإسهام المناسب في هذا الصدد.

واسمحوا لي بأن أختم بياني الموجز بالتأكيد مجددا أنه لئن كانت الحالة في أفغانستان مشكلة تعنينا جميعا، فإن التقدم الحقيقي نحو السلام لن يحرز ما لم تلق الأطراف الأفغانية ذاتها أسلحتها وتضع حدا للأعمال العدائية التي تدمر بلدها. إن شعب أفغانستان يستأهل أن تسنح له فرصة التمتع بالعيش في سلام، كما يستأهل أن يحصل في سعيه إلى تلك الغاية على المساعدة من المجتمع الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): المتكلم التالي ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كامبل (أيرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ممتن على إعطائي هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد بياني هذا البلدان التالية المنتسبة إلى الاتحاد وهي استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا. كما أعربت أيسلندا والنرويج عن تأييدهما لهذا البيان.

إن الصراع في أفغانستان عمل لفترة طويلة جدا على تقسيم شعبها، وسبب الدمار والمعاناة لذلك البلد. ولقد شهدت التطورات الأخيرة تكثيفا للأعمال العدائية التي لا تزال تضر بالظروف الأساسية اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار اللذين لا يستطيع المجتمع بدونهما أن يحرز تقدما اقتصاديا أو سياسيا. والاتحاد الأوروبي يدعو إلى وقف فوري للأعمال العدائية المسلحة ويحث بإلحاح زعماء جميع الأطراف الأفغانية على نبذ استعمال القوة وعلى الدخول في حوار سياسي وحده يمكنه تحقيق تسوية سلمية للصراع الحالي. ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى على استعداد الأمم المتحدة للمساعدة في هذا الحوار ولدعم كل جهد يبذل من أجل حل الصراع بالوسائل السلمية.

كذلك يؤكد الاتحاد مجددا تأييده الكامل لبعثة الأمم المتحدة الخاصة، ويعرب عن تقديره للعمل المكثف الذي يقوم به المبعوث الخاص للأمين العام، السيد هول، وفريقه. ولا بد من إعطائهما كل الدعم في المهمة الهامة الموكولة إليهما.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الدول على الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان. ويجب بصورة خاصة وضع حد لتدفق الأسلحة إلى أفغانستان من خارج حدودها.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق أيضا إزاء استعمال الأراضي الأفغانية لانتاج المخدرات وتدريب الإرهابيين. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا التزامه بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ولا يمكن إلا بالتفاوض والتعاون بين الأطراف أن تتوفر الفرصة لإيجاد أفغانستان مستقرة جديدة يدين كل شعبها بالولاء لها بحرية.

إن ما من مجتمع يستطيع تحقيق درجة مقبولة من السلام والعدالة والاستقرار دون الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. لذلك، يطالب الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف في أفغانستان بالعمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وباحترام حقوق الإنسان. ولا يسع الاتحاد الأوروبي أن يقبل بالتمييز على أساس الجنس أكثر مما يستطيع أن يتحمل التمييز على أساس العرق أو الدين. وعليه، نود أن نعرب عن قلقنا الخاص إزاء التدابير الأخيرة التي تحد من تعليم البنات وعمالة الإناث. ونؤيد تأييدا كاملا البيانين اللذين أدلى بهما يوم ٧ تشرين الأول/أكتوبر بهذا المعنى الأمين العام وبعده الناطق الرسمي باسمه، وكذلك البيان الذي أدلى به

المفوض السامي لحقوق الإنسان يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وننوه بصورة خاصة بأحد الصكوك التي وقعتها أفغانستان رسميا، وهو اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبالإضافة إلى ذلك، يدين الاتحاد الأوروبي بدون تحفظ الانتهاك الذي جرى مؤخرا لحرمة مكتب الأمم المتحدة في كابول. فالحقوق والحصانات الممنوحة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بمقتضى القانون الدولي يجب احترامها احتراما كاملا.

وعلى غرار ذلك، فإن أمن جميع الموظفين الدوليين المعنيين بتوفير وتوزيع المساعدات الإنسانية يجب ضمانه. ويمثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أكبر مانح للمساعدات إلى أفغانستان؛ وهذا دور نرغب في مواصلة الاضطلاع به، ونتطلع إلى إجراء حوار بشأن أشكال التعاون الذي يكفل تقديم المساعدة إلى جميع أفراد شعب أفغانستان، بصرف النظر عن جنسهم أو خلفيتهم العرقية.

وفي الختام، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف بإلحاح إلى وقف كفاحها المسلح وإلى إيجاد الوسيلة السلمية لحل خلافاتها. ولا يمكن للبديل إلا أن يكون زيادة الدمار والتنكر لأبسط الحقوق الأساسية للشعب الأفغاني.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): **المتكلم التالي** وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان سعادة السيد صاحب زاده محمد نظير سلطان. أرحب به وأدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نظير سلطان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، وأن أهنئ سلفكم على الطريقة الممتازة التي تولى بها رئاسة المجلس في الشهر الماضي.

لا يزال الصراع في أفغانستان محتدما بضراوة شديدة، ينشر الموت والدمار ويكتسي كل يوم أبعادا منذرة بشؤم أكبر بالنسبة للسلم والأمن الإقليميين.

وأرض أفغانستان الغنية بتاريخها وثقافتها والفخورة باستقلالها تقدم لنا اليوم صورة محزنة للاضطراب والعنف. وإرجاع ذلك إلى أطماع بعض قادة الفصائل الأنانيين في أفغانستان أو إلى الخلافات فيما بين هذه الفصائل يعد تشويها للحقائق. فقد كان من الممكن احتواء تلك الأطماع وحل تلك الخلافات لو لم تكن هناك دول من داخل المنطقة ومن خارجها تتنافس فيما بينها وتغذي نيران الصراع وتسعى إلى تحويل أفغانستان إلى ميدان قتال لتحقيق مصالحها الاستراتيجية والسياسية الضيقة.

من السهل أن نصف أفغانستان بأنها دولة فاشلة أو أن نعزو الحالة الراهنة إلى حرب أهلية قام بها الأفغانيون أنفسهم. والقيام بذلك قد يجعل المجتمع الدولي يشعر بالرضا ولكن الحقيقة هي أن أفغانستان ليست دولة فاشلة ولم تتورط في حرب أهلية بسيطة. إنها بلد مزقته سنوات طويلة من الاحتلال العسكري الأجنبي. وقد واجه هذا الاحتلال مقاومة شعب باسل بدعم عملي ومساعدة من العالم الحر. لقد كانت مقاومة تكمن جذورها في روح وطنية عنيفة ومعتقدات دينية قوية. ومن الطبيعي أن يتشبث المرء بهذه المعتقدات بعناد أكبر في أوقات الشدة. ولكن من الحقائق أيضا أن العالم الحر حاول عن عمد، خلال مساعدته في النضال ضد قوى الهيمنة واحتكار السلطة، أن يزيد من حدة هذه المشاعر.

وانتصرت أفغانستان في الحرب وانتهى الاحتلال العسكري الأجنبي وبدلا من مساعدة شعب أفغانستان في إصلاح الضرر المادي والمعنوي والنفسي الذي لحق بالأرض وبالشعب، غادر المنتصرون والمهزومون البلاد وتركوا شعب أفغانستان يواجه النتائج الداخلية في مجتمع تحطمت عن عمد هياكله التقليدية لتسهيل حرب التحرير. ولننظر إلى الحقائق.

في نيسان/أبريل ١٩٧٨ قتل الرئيس داوود في إنقلاب قام به نور محمد تراكي بدعم من الاتحاد السوفياتي السابق.

وأدت المقاومة لفلسفته الماركسية الدخيلة إلى استبداله بحفيظ الله أمين الذي بدأ ببرنامج أكثر غرابة، هو برنامج الاشتراكية العلمية.

وأدى فشلـــه إلى تنصيب بابراك كرمال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩. وكان بابراك قد وصل إلى كابول على متن دبابة أجنبية، كطليعة لقوة احتلال أجنبية.

وترك ملايين من اللاجئين أفغانستان، ولجأ ٣,٥ مليون لاجئ منهم إلى باكستان، كما لجأ مليونان إلى إيران بينما تشرد داخل أفغانستان نفسها ١,٥ مليون مواطن. أي أن أكثر من نصف سكان أفغانستان أصبحوا لاجئين.

واستمرت المقاومة الوطنية في أفغانستان، بدعم من العالم الحر، تسع سنوات، وأرغمت قوات الاحتلال الأجنبية في نهاية الأمر على الانسحاب من أفغانستان في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٩. وكانت نتيجة هذا الاحتلال أكثر من مليون قتيل أفغاني، ومليون معوق، ومئات الآلاف من اليتامى، وتدمير المدن والقرى، وزرع أراضـي البلـد الجميلة بالألغام المضـادة للأفراد، وتـرك الملايين من اللاجئيـــن والمشرديـــن دون ديار ودون أمل.

وبعد انتصار العالم الحر في الحرب الباردة علــى حســـاب أرواح المواطنين الأفغان، تخلى عن أفغـــانستان وتـــركها تـــواجه مشـــاكلها إلى مصير لا تستحقه. إن رفع علم دولة أفغانستان الإسلامية في نيسان/أبريل ١٩٩٢ وإنشاء حكومة المجاهدين الأولى في أفغانستان كان من شأنهما أن يؤديا إلى بدء عملية النهوض بالمصالحة والسلم، وتوفير الأمل والعزاء للشعب الأفغاني.

وتولى الرئيس رباني الحكم نتيجة لاتفاق إسلام أباد الأفغاني في ٧ آذار/مارس ١٩٩٣ الذي صادقت عليه جميع الأطراف الأفغانية في مكة المكرمة بعد ذلك. ووفقا لشروط ذلك الاتفاق، كان من المفروض أن تنتهي فترة رئاسة رباني في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤. إن الرفض المتعنت من جانب رباني بترك السلطة كان العنصر الرئيسي في عدم الرضى الواسع النطاق فيما بين الأفغان عن نظامه غير الشرعي الذي كانت سيطرته على أجهزة الدولة الأفغانية سيطرة رمزية دائما لا تتعدى أكثر من خمس محافظات من محافظات أفغانستان البالغ عددها ٣٢ محافظة.

لقد أدت الجهود المستمرة التي بذلتها الأمم المتحدة ومنظمـــة المؤتمر الإسلامي لتعزيز الوئام والحوار والسلام بين أبناء الشعب الأفغاني إلى بعض النتائج ولكنها تعرضت للتدمير السريع والمتعمد. وظل نظام رباني يعتمد في بقائه على المساعدة الأجنبية الضخمة التي يحصل عليها في جهوده لخدمة مصالح أجنبيـــة مـــن داخل الإقليم وخارجه، تتنافس في أفغانستان على حساب الشعب الأفغاني.

ومن ناحية أخرى، حاولت ميليشيات الطلبة الأفغان المعروفـــة باسم طالبان، بعد أن سئمت الصراعات بين الفصائل، أن تعيد النظام والسلم النسبي إلى البلاد. وعن طريق نداءاتها الموجهة إلى ضباط الجيش الأفغان استطاعت أن تقنعهم بالتخلـــي عن هـــذا النظام وتمكنـــت من السيطـــرة على ثلثي البلاد، ولا تزال تسيطر عليها الآن.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ دخلت ميليشات طالبان كابول وشُكلت حكومة انتقالية جديدة في أفغانستان. وأكدت طالبان التزامها بتعزيز السلم وحل مشاكلها مع الجنرال دوستم في الشمال عن طريق المفاوضات والحوار.

وقد شهدنا في الأيام القليلة الماضية احتداما ملحوظا للصراع يعزى مرة أخرى وعلى نحو مباشر إلى التدخل الأجنبي الكبير في الشؤون الداخلية لأفغانستان.

ولقـــد اختارت دول مـــن داخل المنطقة ومن خارجها، سعيا وراء مصالحها السياسية والاستراتيجية الضيقة في أفغانستان أن تزيد مرة أخرى مآسي الشعب الأفغاني بإنشاء التحالفات والتحالفات المضادة.

لقد وصلت ١٨ طائرة محملة بالذخيرة إلى مزار شريف. وتقدم الدبابات والطائرات العمودية المدفعية إلى الفصائل؛ وتُنقل بطاريات الصواريـخ والقذائـف إلى بنـــدر شيخـان. وتنقل أساطيل طائرات آن - ١٢ وآن - ٣٢ الأسلحة الفتاكة كل يوم لسد النقص في الترسانات في مطار طالوقان.

وبدلا من بذل جهود منسقة على المستويين الإقليمي والدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة لإعادة السلم في أفغانستان، فإننا نشهد اليوم استعراضا

وحشيا للقوة من جانب الذين يدعون أن لهم مصالح مشروعة في وحدة أفغانستان وسلامة أراضيها والذين ليست لهم أية مصالح.

عجيب حقا أن تبذل الجهود لحمل المجتمع الدولي على الاعتقاد بأن أفغانستان، هذا البلد الذي يسكنه مسلمون أتقياء يعيشون مع جيرانهم في سلام منذ قرون، ولد فيها خطر أيديولوجي جديد. ومن الغريب حقا أن يظل البعض منا مشغولا فقط بالجوانب الاجتماعية للحالة بدلا من التركيز على الطرق والوسائل التي تضع حدا للمحن والمآسي الرهيبة التي يعاني منها الشعب الأفغاني.

وتكلم آخرون على نحو أكثر مباشرة في بياناتهم، واختاروا وجهة نظر أكثر موضوعية في الحالة وفي الخطر الذي يهدد السلام والأمن في المنطقة وفي مصالحهم الوطنية. وقد لاحظنا أن من بين الدول المجاورة مباشرة لأفغانستان شاركت طاجيكستان وأوزبكستان في قمة ألماتي التي عقدت في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ ابتغاء الاستجابة للتطورات الحادثة في أفغانستان. ونحن نفسر بيان ألماتي بأنه تأكيد لضرورة قيام المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بشكل خاص، بمضاعفة الجهود من أجل تشجيع التوصل إلى السلام والمصالحة الدائمين في أفغانستان. وأي مسار آخر يكون في الواقع مشحونا بعواقب خطيرة على السلام والاستقرار في جنوب غربي آسيا وآسيا الوسطى.

لقد حان الوقت لأن يقوم مجلس الأمن بعمل حازم لصالح قضية السلام في أفغانستان. ويحدونا الأمل في أن يتضح أن هذه المناقشة علامة بارزة في الجهود الدولية صوب بناء تحالف دولي من أجل السلام في أفغانستان. فلنعمل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولنستخدم مواردنا المادية والمعنوية للتغلب على ما يبدو أنه طريق مسدود سياسي. ولنعمل الآن قبل أن يفوت الأوان.

وترى باكستان أن مجلس الأمن، الذي تجاهل أفغانستان طوال ثمانية أعوام تقريبا، ينبغي أن يتخذ الآن قرارا ملزما بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق. وقد عممنا بالفعل مشروع قرار على أعضاء المجلس يجعل المجلس يدعو إلى الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية المسلحة في أفغانستان؛ ويطلب من جميع الأطراف الأفغانية أن تتقيد بوقف إطلاق النار؛ ويؤيد جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة للنهوض بالسلام والمصالحة؛ ويؤكد وحدة أفغانستان وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛ ويطلب إلى جميع الدول أن تحترم مبادئ عدم التدخل بكل أشكاله في أفغانستان؛ ويفرض حظرا فوريا على توريد الأسلحة إلى أفغانستان؛ وينشئ آلية رصد للتحقق من الامتثال لوقف إطلاق النار وحظر الأسلحة. ونحن نتوقع نجاح الأمين العام وأعضاء المجتمع الدولي في القيام، فرديا وجماعيا وبالتعاون مع المنظمات المعنية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي بتعبئة الموظفين والموارد اللازمة لتعزيز جهود الأمم المتحدة من أجل تحقيق السلام في أفغانستان ومن أجل تنفيذ هذا القرار. ومن الواضح أيضا أنه يتعين مضاعفة جهود الإغاثة الإنسانية الدولية لتلبية احتياجات ضحايا الصراع والملايين من اللاجئين الأفغان الموجودين في البلدان المجاورة.

وباكستان ملتزمة بدعم جهود بعثة الأمم المتحدة الخاصة وجهود مجلس الأمن لاستعادة السلام في أفغانستان. ولقد تكاتفنا مع أشقائنا الأفغانيين في أيام المحنة. وشاركناهم في معاناتهم. وما زالت الحالة في أفغانستان تؤثر بشدة على باكستان. ونحن لا نفضل أي طرف في أفغانستان على الأطراف الأخرى. ونؤمن إيمانا راسخا بأن التوصل إلى عملية سياسية مشتركة بين الأطراف الأفغانية تؤدي إلى إقامة حكومة تستند إلى قاعدة عريضة هو وحده الذي سيسمح للسلام الدائم بالعودة إلى ذلك البلد الممزق. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخصوصا البلدان المجاورة مباشرة لأفغانستان، بهدف مواءمة جهودنا لتعزيز السلام والطمأنينة في أفغانستان ومنطقتنا.

ونعترف بدولة أفغانستان. وقد تعاملنا مع كل النظم التي قامت في كابول بغض النظر عما إذا كانت برئاسة نور محمد تاراكي، أو حفيظ الله أمين، أو المجددي، أو رباني. فنحن نريد علاقات طبيعية ذات منفعة متبادلة مع أفغانستان. وطوال قرون عديدة نرتبط مع الشعب الأفغاني بروابط الدم والتاريخ والثقافة والدين. لذلك يتعين علينا جميعا وعلى جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم أن نجدد تعهدنا بدعم الشعب الأفغاني في استعادة السلام وإعادة بناء

بلده. كما يتعين علينا جميعا أن نحترم وندعم وحدة أفغانستان وسلامتها الإقليمية. وهذا التزام ينبثق في الواقع من ميثاق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن ملزم بشكل خاص بتأييده.

ومن المهم أن تقوم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بزيادة جهودها للتوصل إلى تفهم موضوعي للواقع القائم في أفغانستان. ولا يتحقق هذا إلا بالاتصال المباشر بالشعب الأفغاني. كما أنه لا يتحقق إلا بالاستماع إلى جميع الآراء في أفغانستان. وهو يتحقق بتأكيد الدعم السياسي والتعهد بالدعم المادي للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة الخاصة تحت القيادة القديرة للسيد نوربرت هول.

ويحدونا أمل وطيد في أن تكلل هذه المناقشة الهامة بشأن الحالة في أفغانستان باعتماد المجلس لمشروع قرار ملائم.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر وزير الشؤون الخارجية الموقر في باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

وقد طلب نائب وزير الشؤون الخارجية الموقر في أفغانستان أن يدلي ببيان، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غفورظي (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): باسم الشعب الأفغاني المكلوم، أود أن أعرب عن الامتنان لكل الذين اشتركوا في اجتماع اليوم وأعربوا عن تأييدهم لقضية السلام والاستقرار في أفغانستان، إما بالنيابة عن بلدانهم، أو في حالة إيطاليا وأيرلندا بالنيابة عن مجموعة من البلدان. وأذكر الذين أعربوا عن استهجانهم لاستمرار الصراع في بلدنا بأننا أيدنا أن تحل المحادثات والمفاوضات محل المجابهة العسكرية وأن تؤدي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية تستند إلى قاعدة عريضة وتمثل كل الأطراف الأفغانية.

ومن المؤكد أن الحل العسكري لن يحسم الأزمة في أفغانستان. هذه الحقيقة ينبغي أن تدركها كل الأطراف الأفغانية. فاحتلال مدينة ما من ناحية ورد قوة ما من الناحية الأخرى لا يمكن أن يحلا المشكلة في مجتمع متشابك مثل مجتمعنا، خصوصا في مواجهة تدخلات أجنبية يتزايد انتشارها.

ونرى أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تكف عن السعي للوصول إلى سلطة احتكارية من جانب واحد. وعلى جميع الأطراف أن تعتبر الأطراف الأخرى في الصراع الأفغاني مساوية لها وإخوة لها. ولكي تسود المساواة في الحياة السياسية في أفغانستان في المستقبل، ينبغي أن يكون كل طرف قادرا على ضمان وتأمين الاستقلال السياسي لأفغانستان ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية من خلال الممارسة المتحضرة للمفاوضات.

غير أننا لا نستطيع تحسين الحالة إذا استمر طالبان في رفض أي حل ناجع لهذه المشكلة، وهم يشكلون الجانب الوحيد في الصراع الذي يفعل ذلك. وبقدر ما يتعلق الأمر بالمركز الإسلامي فإننا ما فتئنا نؤيد بثبات المبادئ الإسلامية سواء كنا في مركز قوي أو في موقف دفاعي، نظرا لأننا نؤمن بأن هذا الطريق يفيد المصالح العليا لبلدنا وشعبنا. ومن المؤكد أن سجلات بعثة الأمم المتحدة الخاصة في أفغانستان تؤيد ذلك.

وعلاوة على ذلك، أولينا دائما أهمية خاصة للدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة الخاصة في الحاضر وفي الماضي. ولن أكون مجانبا للحقيقة عندما أقول إن دولة أفغانستان الإسلامية كانت دائما من الأطراف الأكثر تعاونا مع بعثة الأمم المتحدة الخاصة. فنحن نقدر حق التقدير المساعي الحميدة التي يبذلها سعادة الأمين العام والجهود الدؤوبة التي يقوم بها سعادة السيد نوربرت هول بوصفه صديقا للشعب الأفغاني. والتوكيد في هذه المرحلة الحاسمة هو على زيادة تعزيز دور البعثة الخاصة كما هو مقترح في مشروع القرار المطروح الذي وزعناه صباح اليوم. وهو يدل على إيماننا بكفاءة وقدرة البعثة الخاصة والمرافق المتاحة لها على النهوض بعودة مبكرة للسلامة إلى أفغانستان التي مزقتها الحرب.

لقد أدلى وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان ببعض الملاحظات في بيانه وهي تحتاج إلى بعض الردود الموجزة. أكد وزير الدولة للشؤون

الخارجية في باكستان مرة أخرى توجه بلده وموقفه من عدم اتخاذ نهج آحادي الجانب تجاه الجماعات والأطراف في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أذكر بإيجاز مرة أخرى ما حدث بالأمس على وجه الضبط، كما ذكرت في بياني صباح اليوم. فبعد انضمام الجنرال دستم إلى حكومة دولة أفغانستان الإسلامية طار وزير داخلية باكستان السيد بابار إلى مزار شريف بالأمس للاجتماع بالجنرال دستم. ولسنا على يقين مما نوقش في هذا الاجتماع، ولكن هناك موضوعا واحدا نحن على يقين من أنه لم يثر مع الجنرال دستم وهو الترحيب بقراره بالانضمام إلى دولة أفغانستان الإسلامية برئاسة السيد رباني. ولا بد أن العكس هو الذي حدث.

ويجدر تذكر أن السلطات الباكستانية تقول دائما إنها تنتهج سياسة لا تمنح بمقتضاها أية معاملة تفضيلية لأي جانب أفغاني. وإنني لأعجب في هذه الحالة المتفجرة والمتقلبة مما إذا رأى أي عضو في المجلس في هذه الرحلة التي قام بها وزير داخلية باكستان إلى كابول ثم إلى مزار شريف ثم أخيرا إلى قندهار، مقر طالبان أي شيء سوى التناقض مع الادعاء الذي قيل. والمعنى الواضح الذي تنطوي عليه هذه الرحلة هو أنه لا يمكنها سوى مفاقمة حدة الصراع. أليس هذا تدخلا؟ كيف يمكن أن توصف إلا بأنها بادرة استفزازية، بادرة تدمر الحوار فيما بين الأفغان.

ويعلم السيد نصير الله بابار أنه ليس وزير الشؤون الخارجية لباكستان وهو ليس مسؤولا عن تنسيق السياسات دعما لأتباعها، طالبان. ولا بد أن يكون لرحلته بوصفه وزيرا لداخلية باكستان معنى آخر غير الذي شرحه.

وأود القول، باختصار، إن شعب أفغانستان الذي تربطه بشعب باكستان أواصر دينية وتاريخية وثقافية عميقة الجذور وروابط الأخوة، ما زال يقدر مساعدة الأشقاء والشقيقات الباكستانيين على مدى أربع عشرة سنة من جهادنا المشروع ونضالنا الوطني. وكل هذا معناه أن من الخليق بممثل باكستان أن يفعل شيئا أفضل من مواصلة إنكار الدور السلبي الذي تقوم به سلطاته في الصراع الأفغاني.

ومن المفارقات أن وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان قد أنحى باللائمة، في بيانه أمام مجلس الأمن عصر اليوم، على تدخل الآخرين لاستمرار الصراع. وأود أن أرد على وزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان بأن أذكر القول المأثور عن الثعلب الذي وجد في قن الدجاج ممسكا بالبيض والدجاج في فمه، فأنحى باللائمة على البقرة في الحقل لأنها تسببت في صياح الدجاج.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): ليس هناك متكلمون آخرون.

سيتحدد الاجتماع القادم للمجلس لمواصلة النظر في البند المدرج في جدول الأعمال في المشاورات مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥